الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:
- **بن رابح نوال**
- **جوبة خيرة**

تحت عنوان

دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة

دراسة حالة الجزائر (2008 -2016)

لجنة المناقشة:

د.طيبي حمزة	جامعة المسيلة	رئيســا
د. يحياوي عمر	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
الاستاذ مغني ناصر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء شكرنا الأكبر لله جلت قدرته وعلت عزته

على عونه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

وثانيا نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف يحياوي عمر

على ما بذله من جهد في الإشراف على هذه المذكرة وما تكبده

من عناء في مراجعتها، كما نتقدم بشكرنا للأساتذة

الأفاضل المناقشين لهذه المذكرة وإلى كل أساتذتنا في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف

بالمسيلة.

وأخيرا نشكر الأساتذة الكرام، من الابتدائي إلى الجامعي.

وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

بقلم نوال وخيرة

الاهداء

إلى من رافقني طوال مسيرتي الدراسية

وشجعني على إتمام هذا العمل

أبـــي الغالي

إلى من تسهر لأجل راحتي وتسعد رؤية

إبتسامة النجاح على محياي

أمـــي العزيزة

إلى جميع أفراد عائلتي الكبيرة والصغيرة

إخوتي وأخواتي: احمد، نبيل، نصيرة، زهير، ياسين، زينو.

إلى روح أخي عبد الحكيم طيب الله ثراه، رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث

إلى جميع أصدقائي وأحبائي في الكلية وخارجها وكل من يعرفني

بقلم نوال

الاهداء

اهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه

ونعمته على

إلى والدي الكريمين حفظهما الله وإخوتي وأخواتي الأعزاء والى

العائلة الكبيرة

وجميع أصدقائي في الكلية وخارجها وكل من يعرفني

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث

بقلم خيرة

قائمة المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الاول: الاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية	
تمهيد	07
المبحث الاول: الاطار النظري للتجارة الخارجية	08
المطلب الاول: ماهية التجارة الخارجية	08
المطلب الثاني: نظريات تحرير التجارة الخارجية	10
المطلب الثالث: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد	16
المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي للصادرات	26
المطلب الاول: ماهية التصدير	26
المطلب الثاني:نظريات التصدير	32
المطلب الثالث: دوافع وقواعد وخطوات التصدير وملامح نجاحه	36
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات	
تمهيد	42
المبحث الاول: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات	43
المطلب الاول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	43
المطلب الثاني: هيئات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	48
المطلب الثالث: مكانة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري	51

المبحث الثاني: جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات	55
المطلب الاول: اثار تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات	55
المطلب الثاني: السياسات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات	65
المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر	67
خلاصة الفصل	70
الخاتمة العامة	72
قائمة المراجع	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	نظرية الميزة المطلقة	10
02	نظرية المزايا النسبية	12
03	تطور التجارة الخارجية(صادرات- واردات في الجزائر للفترة(2008-2016)	43
04	توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية لسنتي(2015-2016)	44
05	الميزان التجاري الجزائري لسنتي(2015- 2016)	45
06	الصادرات الأساسية للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات للفترة(2008-2016)	46
07	الشركاء الاقتصاديين للجزائر في مجال التصدير لسنة2015	47
08	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة(2008- 2016)	51
09	رصيد ميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري(2008- 2016)	53

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة(2008- 2016)	52

المقدمة العامة

تمهيد:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين دعوات وترتيبات وتحويلات بإتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة راس المال والمعلومات التقنية والقوى العاملة وتدويلها وإزالة تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وإفتتاحها على المنافسة الدولية.

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعاني أحادية التصدير، حيث تهيمن فيها المحروقات على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، مما يجعل إقتصادها مرتبطا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية، وتعتبر أزمة المحروقات سنة 1986 والأزمة الحالية أكبر دليل على ذلك.

سعت الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إتخاذ العديد من الإجراءات وإستحداث عدد من الهيئات وكذا توفير الدعم المالي اللازم، وهذا يهدف تحقيق معدلات النمو الإقتصادية عالية ومستقرة وضمان إستقرار الإقتصاد.

أولا: اشكالية الدراسة:

مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الإقتصادية الدولية وكذلك في تطوير قطاع الصادرات، ومع التزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية الإندماج العالمي خصوصا الجزائر ومع انتهاج الدولة لعدة سياسات وإجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات.

حيث نطرح الإشكالية كالتالي:

ماهو دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة؟.

ولتدعيم هذه الاشكالية قمنا بصياغة بعض الاسئلة الفرعية وهي :

- ما هو الدور الذي يلعبه تحرير التجارة الخارجية؟
- ما مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في مجمل الصادرات الجزائرية؟
- هل يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى آثار ايجابية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات:

بعد القيام بتجميع المادة العلمية التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، قمنا بصياغة فرضيات محددة نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا عن الاسئلة التي قمنا بصياغتها وتتمثل في النقاط التالية:

- ❖ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم الإرباح للدولة.
- ❖ تشكل قيمة الصادرات خارج المحروقات النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية.
- ❖ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى آثار ايجابية على المدى المتوسط والطويل في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ثالثا: اهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كون تحرير التجارة يعتبر ظاهرة إقتصادية مهمة لعبت دور كبير في التجارة العالمية، وذلك لما لها من أثر على إقتصاديات دول العالم.

رابعا: اهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- ❖ معرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية صادرات الجزائر.
- ❖ تسليط الضوء على واقع الجزائر وسياساتها المنتهجة فيما يخص ترقية صادراتها الخارجية
- ❖ إبراز اهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد على استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- ❖ تحديد آفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

خامسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة.

الأدوات المستخدمة في الدراسة: تم إستخدام الأدوات التالية:

- ❖ ادوات التحليل الاقتصادي الكلي، كالتضخم، الصادرات، الواردات....الخ.

- ❖ القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال التجارة الخارجية
- ❖ الإحصاءات والتقارير والدوريات والنشرات المتعلقة بموضوع البحث، التي تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية وهي:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

(ONS) الديوان الوطني للإحصائيات.

بنك الجزائر

- ❖ تحليل البيانات المتوافرة من إحصاءات وأرقام محصل عليها من مختلف المراجع ومواقع الانترنيت.

سادسا: مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- ❖ إن موضوع التجارة الخارجية لها دور كبير في تنامي التجارة العالمية.
- ❖ إن تحرير التجارة الخارجية هي الدافع الرئيسي لترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل المنظمة العالمية للتجارة.
- ❖ إن التجارة هي العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع كان، ينمو ويتطور.

ارتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي ندرس فيه وكذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس مستوى الإقتصاد الدولي.

سابعا: موقع البحث من الابحاث السابقة:

إن موضوع دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة.ومن بين هذه الدراسات قد تكون دراسة قامت به هيئة رسمية وطنية او دولية مثل وزارة التجارة او الصندوق النقد الدولي العربي او صندوق النقد الدولي (نقدم المثال التالي)

- ❖ دراسةسعيدي وصاف، بعنوان تأمين الغرض عند التصدير: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر في سنة 1997.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التأمين القروض الصادرات يرجع سبب ظهوره الى ثلاث عوامل أساسية ، الا وهي: الوقاية، التحصيل، التعويض.

- ❖ دراسة حمشة عبد الحميد بعنوان دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية(غير منشورة)،جامعة بسكرة،2012-2013،وتوصلت الدراسة الى أن الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الإعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الإقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة إعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تطرقت الى المرحلة الراهنة المتمثلة في الفترة 2008-2016 من خلال التطرق الى جوانب التجارة الخارجية والصادرات الغير النفطية في الجزائر، وكذا الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة من طرف الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات، في ظل التطورات الإقتصادية الدولية الراهنة.

ثامنا: حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في .

- الحدود الجغرافية لهذه الدراسة تتمثل في الجزائر.
- الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمتد من 2008 الى 2016.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

واجهتنا جملة من الصعوبات تمثلت في :

- ❖ عدم تطابق الاحصائيات بين المصادر الدولية والوطنية مما اجبر الطالبتين على محاولة التوفيق والترجيح.
- ❖ اتساع الموضوع وارتباطه الوثيق بالكثير من القضايا التي تخص الاقتصاد الجزائري.

عاشرا: هيكل البحث:

على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للبحث، ستتم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في فصلين على النحو التالي:

الفصل الاول تطرق الى الإطار النظري للتجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة، حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية، قسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الاول تناول ماهية التجارة الخارجية وتطرق المطلب الثاني نظريات تحرير التجارة الخارجية والمطلب الثالث تحدث عن السياسة التجارية بين الحرية والتقييد،في حين اشتمل

المبحث الثاني على الإطار المفاهيمي للصادرات قسم إلى ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول ماهية التصدير ،وتطرق المطلب الثاني الى نظريات التصدير بينما تكلم المطلب الثالث عن أهم عوامل نجاح تنمية الصادرات ومعوقاتها.

وتناول الفصل الثاني دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الاول اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري، وقسم إلى ثلاثة مطالب تناول المطلب الاول واقع التجارة الخارجية في الجزائر، وتطرق المطلب الثاني إلى هيئات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بينما تكلم المطلب الثالث عن مكانة الصادرات خارج المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

اما المبحث الثاني فتطرق الى جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات وقسم الى ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول آثار تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة وتطرق المطلب الثاني إلى السياسات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات وتحدث المطلب الثالث عن مشاكل التصدير في الجزائر.

الفصل الأول

الاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة.

تمهيد:

إن حركة التجارة الدولية بدأت بلا شك بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في بادئ الأمر، ولكن هذا المفهوم مع تطور الحياة الإقتصادية أخذ أبعاد جديدة ومفاهيم مختلفة عما كان عليه في السابق. حيث تلعب التجارة الدولية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول، وتعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما أو ناميا، حيث أنها تعمل على توسيع القدرة التنافسية، من خلال ما تتيحه من فتح أسواق جديدة، والرفع من مستوى الدخل الوطني.

نتطرق في هذا الفصل إلى التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة بالحديث على مجمل هذه التطورات الحديثة التي أثرت ودعمت فكرة تحرير التجارة والمتمثلة في العولمة وإنتشار التكتلات الإقتصادية وبروز المنظمة العالمية للتجارة كجهاز يقوم بعملية تنظيم التجارة الدولية حيث سنقوم بالتحدث عن سياسات التجارة الخارجية التي تختلف من دولة إلى أخرى، وسنركز على نظريات تحرير التجارة الخارجية، والسياسة التجارية بين الحرية والتقييد.

ولإبراز كل ماسبق نقسم الفصل إلى مبحثين إثنين هما:

المبحث الاول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للصادرات.

المبحث الاول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في أي إقتصاد مفتوح في العالم الخارجي حيث تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كلّ دولة من المميّزات التي تُقدمها الدول الأُخرى؛ بسبب عدم قُدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالإعتماد على مواردها المحليّة، كما من الممكن الإستفادة من هذه الموارد في حال إستخدامها بطُرقٍ جيّدة؛ بهدف تصديرها لدول العالم

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وسنتطرق فيما يلي مختلف المفاهيم المرتبطة به.

اولا: مفهوم التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

تعرف التجارة ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي.[1]

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

كما تعرف ايضا بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة، سواء مجاورة للدولة او غير مجاورة لها.

[1]–موسى سعيد واخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص13– ص16.

[2]–حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دون ذكر دار النشر، مصر، الطبعة الثالثة، 2000، ص: 120.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها" احد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية، متمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي[1] :

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على إعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي إعتمادا على التخصص والتقييم الدولي للعمل.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد في طريق توسيع مجالات الإستهلاك والإستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق ذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من آثار على الميزان التجاري.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

[1] رشاد العصار واخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1، 2000 – ص12

المطلب الثاني: نظريات تحرير التجارة الخارجية.

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الإقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الإقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض الأخر من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.[1]

الفرع الأول: النظرية التقليدية في التجارة الخارجية.

لقد جاء مجموعة من المجتهدين الذين أضافو الكثير من الأراء، واسخدمو أدوات تحليل، جعلت من النظرية بناءا نظريا تراكميا ضخما، وكانت أخر تلك الإجتهادات، ما انصب على توسع مقولة الميزة النسبية للدولة على أساس هبات الطبيعة المطلقة من الثروات الظاهرة والباطنة.ومن روادها ادم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.

اولا: نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث.

قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تحليلا قويا للعديد من القضايا الإقتصادية وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي إعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، ولفهم كيف يمكن الاعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1): نظرية الميزة المطلقة.

	القمح	السكر
فرنسا	100 سا/و	200 سا/و
اسبانيا	100 سا/و	90 سا/و

المصدر: سامي عفيف حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، مصر، 2003، ص111.

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، ، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية، ج2، ط1، القاهرة، 2003، ص 124.

يعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح وإسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين.

إنتقدت هذه النظرية فيما لو لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين والتصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج.

ثانيا: نظرية النفقات النسبية:

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 واكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم اخرين، ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام إلا أنها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية.

وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرص مفسر يقرر ماهو سبب قيام التجارة الدولية.[1]

وكما بين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل وإستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى بالإعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا، لذلك يجب على كل دولة ان تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وإعتمد على عدة فرضيات أساسية هي:

- ❖ سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- ❖ الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- ❖ تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

وفيما يلي يتم توضيح مساهمة دافيد ريكاردو في نظرية المزايا النسبية بإعتباره أهم مساهم فيما حيث إعتمدت نظرية ريكاردو على الفرضيات السابقة إضافة اليها الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية وهي:

- ❖ وجود دولتين فقط: أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.[2]
- ❖ وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.

[1]-مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص197.

[2]-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، بيروت، 1999، ص105.

- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي، العمل، العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

وقد إستخدم دافيد ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(2): نظرية المزايا النسبية.

	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	120	100	1 ملابس- 2، 1قمح
الولايات المتحدة الامريكية	80	90	1 ملابس- 88، 0قمح

المصدر: محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، مصر، بدون سنة، ص346.

ومن المثال السابق يمكن الإستنتاج أن و، م، ا لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و، م، ا ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فإن الو، م، ا تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس وهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما، وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فان التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالاضافة الى الفائدتين التاليتين:

- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.
- تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شانه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.

وقد تم إنتقاد هذه النظرية من خلال ما يلي:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.[1]
- عدم تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

[1]-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 293.

- ❖ عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- ❖ عدم تماثل الأذواق.
- ❖ إفتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.

وتبقى نظرية دافيد ريكاردو رغم الإنتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناءا على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

ثالثا: نظرية القيم الدولية:

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل في جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج طلب الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.[1]

الفرع الثاني: النظرية النيو كلاسيكية في التجارة الدولية

وجاءت تطويرا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل مايلي:

اولا: نظرية هكشر واولين:

إن نظرية هكشر واولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على إرجاع إختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- ❖ إعتبار عامل الوفرة او الندرة في كميات عنصر الإنتاج مصدرا طبيعيا لإختلاف نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة الخارجية.
- ❖ تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد بذلك أن الشروط الفنية متشابهة في كافة دول العالم، الأمر الذي يترتب عليه إستبعاد دور البحوث والتطوير.[2]

[1]-عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص14.

[2]-مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص 82.

- ❖ استبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة.
- ❖ دوال لإانتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة بنسبة معينة تزداد مخرجات بنفس النسبة.
- ❖ سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج.
- ❖ عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.
- ❖ عدم قدرته على تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية ودور الشركات وآثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها.

ثانيا: لغز ليونتيف:

من خلال ما قام به هكشر واولين لم يجد لليونتيف تطابق كما توصل اليه على ارض الواقع، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الو، م، ا وجد أن صاراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة الرأسمال ويرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاث أضعاف أي عامل غيره نتيجة للتعليم والتدريب والتنظيم.[1]

الفرع الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقاتها، من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ماقدمته تلك المحاولات، الزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة التقصي والبحث من أجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية اكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد.

اولا: نظرية الطلب النموذجي(ليندر) :

1. تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية:

يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية بإختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث ان التبادل الدولي لايقوم الا بالنسبة لبعض انواع السلع فقط، وهذا لا يعني ان اختلاف نسب عناصر الإنتاج لاقيمة له على الاطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الاولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الاولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، اما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك

[1]-احمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، 1994، ص 237.

مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات الفعلية، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة.[1]

بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- ❖ عنصر المنافسة الإحتكارية.
- ❖ الإختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
- ❖ إختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

اما القوى المعوقة للتجارة هي:

- ❖ عامل المسافة.
- ❖ نفقات النقل.
- ❖ القيود المفروضة على التجارة.

2- الطلب النموذجي عند ليندر:

إن شروط الإنتاج حسب ليندر ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بإزدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها، أساسا على الطلب الداخلي.

والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية.

ثانيا: فرنون ودورة المنتج:

قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يسمح لها بأن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، ص 149.

1. مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتوج في الو، م، ا وذلك لإرتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.
2. يبدا المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه الى عدة مستويات وهذا يؤدي الى زيادة الطلب عليه مما يؤدي الى إنتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية ان تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في إستيراده اذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.
3. أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم إرتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.

ومن هنا نجد أن تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر واولين اذ أن قدرة راس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا.

ثالثا: نظريات اقتصاديات الحجم:

تشكل نظرية إقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا أخر لنظرية هكشر واولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا اساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط إقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج. وبتعبير متكافئ تنشا وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لإنخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية الصغيرة(ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة(ذات سوق داخلي كبير) ومن هنا يمكن القول أن نظرية إقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.[1]

رابعا: نظرية الفجوة التكولوجية:

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة افضل او منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه اكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من

[1]-محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1986.

الدول و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع او التجديد تتمتع بالإحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الإحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع إعتيادية. [1]

المطلب الثالث: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد.

تشكل سياسات ومنظمات التجارة الدولية أحد محاور الرئيسية التي تتألف منها منظومة التجارة الدولية شأنها في ذلك شان كل الموارد الطبيعية والموارد البشرية والحضارية لذلك تلعب السياسات والمنظمات المحركة للتجارة الدولية الذي لا يمكن التقليل من شانه في تحديد مدى إتساع دائرة التوزيع الجغرافي لمحاور التجارة الدولية. وأيضا في تحديد مكونات هذه التجارة وسرعة تحركاتها وتكلفتها وهو ماينعكس في النهاية على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسة للدول المشاركة فيها.[2]

حيث نشطت حركة التجارة العالمية بشكل ملحوظ بعد الثورة الصناعية التي حدثت في أوربا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حوالي 1769 لتزايد حاجة الدول الصناعية من الخدمات الأولية اللازمة لمنشئاتها الصناعية وأيضا لحاجة إلى الأسواق التي يتم فيها تصريف المنتجات المصنعة وبالتالي ظهرت مجموعتين إقتصاديتين دول صناعية مصدرة ودول العالم الثالث متخصصة في إنتاج الخامات ولكن بعد إنكماش حجم التجارة وتدهورها خلال فترة الكساد التي إمتدت بين 1929-1933 ، التي افرزت بدورها إضطرابات وقلائل اقتصادية عانت منها معظم دول العالم. مما دفع بعضها التي تبني سياسات إقتصادية انعكست على هيكل التجارة الدولية وخاصة تلك المتعلقة بحماية منتجاتها من منافسة المنتجات والسلع المتشابهة والتي تنتجها دول أخرى.وعلى ذلك يمكن تصنيف السياسات التي أثرت في التجارة الدولية في محورين هما: حماية التجارة الدولية – حرية التجارة الدولية وسنفصلهما فيما يلي: [3]

الفرع الاول: سياسة الحماية التجارية وحجمها.

تبنت الدول النامية هذه السياسة الحمائية حين أدى الهيكل القديم للتجارة الدولية وهو تخصصا في إنتاج المواد الأولية رخيصة الثمن والإعتماد على الدول المتقدمة في الحصول على حاجتها من المنتجات المصنعة ومع زيادة مديونية

[1]-علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007، ص83.

[2]-مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، 1999.

[3]-محمد خميس الزوكة، جغرافيا التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 111.

هاته الدول وزيادة عجز موازين مدفوعاتها تبنت سياسة التصحيح الهيكلي وتطوير سياسة التصنيع المحلي بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى بها الى ضرورة انتهاجها للسياسة الحمائية.[1]

اولا: تعريف السياسة الحماية:

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

ثانيا: الحجج:

يسند أنصار الحماية إلى العديد من الحجج بعضها إقتصادي لهدف زيادة الدخل الوطني ومعالجة أي اختلال والأخرى غير اقتصادية تعترف اصلا بما ينادي به أنصار مذهب الحرية التجارية إلا أنها تنادي إلى وجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي مراعاتها.[2]

1-الحجج الغير الإقتصادية:

ويمكن أن نوجزها في نقطتين أساسيتين مرتبطتين بالأمن الوطني، والدفاع عن بعض الإعتبارات الإجتماعية.

ا: الدفاع(الامن) الوطني:

ومضمونه هذه الحجة أن تكون الصناعة المراد حمايتها ضرورية للدفاع الوطني، وأن لا تكون هذه الصناعة قادرة على الإزدهار الا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، وما مثلتها صناعة النفط، الحديد والصلب، صناعة الطائرات والسفن.

[1] زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 292.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 59.

ب: الدفاع عن بعض الإعتبارات الإجتماعية:

ومثال ذلك حماية النشاط الزراعي حفاظا على طبقة المزارعين من أي ضعف اجتماعي، نظرا إلا أنها تمثل عنصرا قويا من الناحية البدنية يمكن الإستفادة منه في حالة الحرب، فضلا عن كونها دائما عاملا من عوامل الإستقرار السياسي والإجتماعي للدولة.

2-الحجج الإقتصادية:

لقد قام أنصار الحماية مجموعة من الحجج التي تدعم موقفهم من المطالبة بغرض الحماية على الإقتصاد، ونلخصها فيما يلي: [1]

1: حجة حماية الصناعة الناشئة:

تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج الإقتصادية التي قدمت في هذا الشأن، وهي ترجع في الأصل للإقتصادي الألماني(F.LIST)الذي طالب بحماية الصناعة الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية. وجوهر هذه الحجة أنه قد تكون هناك إمكانية في دولة ما لنمو وإستقرار صناعة مابها، لذلك يستوجب حمايتها، خاصة في مراحلها الأولى لعجزها عن مواجهة المنافسة الأجنبية المماثلة والتي هي صناعات قوية بما لها من خبرة طويلة وعمالة مدربة وفنون إنتاج متطورة، وبما تحققه هذه الصناعات من مزايا الإنتاج الكبير او الوفورات الداخلية. كما أن هناك جملة من الأسباب التي تستدعي حماية الصناعة الناشئة وهي: [2]

-إن هذه الصناعة لن تتمكن من التوسع إلى الدرجة التي تمكنها من الإستفادة من الوفورات الداخلية طالما ان سوقها الداخلي تعطيه سلع أجنبية ذات جودة عالية وأسعار أقل.

-إن عدم تمكن هذه الصناعة من التوسع والتطور في مهد حياتها، لن يمكنها من إقامة مراكز البحث والتطوير، وتحرم من الوفورات الخارجية.

-إن عمال هذه الصناعة الناشئة يحتاجون إلى سنوات عديدة من التدريب والخبرة، حتى يمكنهم إكتساب مهارات فنية تصارع مهارات عمال الصناعات الأجنبية المنافسة. غير أنه إذا كان المبدا الذي تقوم عليه الحجة مقبولا نظريا، إلا أنه

[1]-عادل احمد حشيش واخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000، ص 207.

[2]-محمد الناشد، التجارة الداخلية والخارجية، ماهيتها. منشورات جامعة حلب، 1977، ص 62.

توجد بعض الإنتقادات يمكن أن توجه إلى الطريقة التي قد تتبع في الواقع العملي، أهمها صعوبة معرفة الصناعات القابلة للبقاء والصمود أمام المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى إمتداد تطبيق الحماية إلى صناعات أخرى غير مهياة للإستمرار، كذلك عدم إلغاء الحماية عند بلوغ الصناعة الناشئة طور الإكتمال والنمو، إذ يحتج المنتجون دائما بأن صناعاتهم لم تكتمل بعد، ويباشرون ضغوطا عديدة على الحكومة للإبقاء على الحماية.

وفي هذا السياق دائما فقد ظهرت تحليلات جديدة مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين تؤيد السياسة الحمائية للصناعة، وسميت بالنظرية الحمائية الجديدة على يد كل من barbara spencerو Ganes brander

وذلك سنة 1983 ولكن هذا الطرح يدعم فكرة تقديم السلطات العمومية (الدولة) الدعم لجهود البحث والتطوير بالنسبة للمؤسسة الوطنية، كي يؤهلها للحصول على تكلفة إنتاج اقل من تكلفة إنتاج المؤسسة الأجنبية.

بإعتبار أن تكاليف الإنتاج في المؤسسة تتاثر بالمبالغ المنفقة على البحث والتطوير(R.&.D) كما أن هذا الخير يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج في مرحلة لاحقة بفضل الإبداع والتجديد، ولما كانت نفقات البحث والتطوير هائلة فهي تنقص من إيرادات المؤسسة، لذا وجب على الدولة تقديم الدعم في هذا المجال حتى تخفف على الصناعة المحلية وتساعدها على مواجهة المنافسة الأجنبية. غير أن هذا الطرح نفسه كان عرضة للعديد من الإنتقادات على يد كبار المفكرين في الإقتصاد الدولي وهم: (Bagwati – dixit – jagdish – avinash – jonathan eaton – grossman gene – paul krugma)

وذلك أما من حيث الفرضيات المعتمد عليها النموذج (brander – spencer) وحساسية النتائج بالنسبة لهذه الفرضيات، والثانية ترجع إلى أفق أكثر إنتقادا ضد نماذج السياسة التجارية والصناعية الإستراتيجية.

2: حجة الإقتصاد الوليد أو الناشيء:

تساق هذه الحجة عادة لتبرير حماية الصناعة في الدول النامية التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة، حيث أن هذه البلدان إنتهجت سياسات تنموية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف، ومن هنا فإن الفرق بين السياسات التجارية للدول النامية ونظيرتها في الدول المتقدمة يتمثل في أن الأولى تهتم بالدرجة الأولى بتشجيع الصناعات المصنعة مقارنة بباقي قطاعات الإقتصاد الوطني، كونها تمثل من التنمية الوطنية.[1]

[1]-احمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، 1993، ص 237.

أما الدول المتقدمة فهي في المقام الأول مصدرة للسلع المصنعة المتقدمة تكنولوجيا عكس الدول النامية التي تصدر مواردا أولية كالسلع الزراعية والمعادن.وقد إنتقدت هذه الحجة كثيرا، بإعتبار أن هذه الصناعات المحمية كثيرا مالم تزهر بفعل الحماية نفسها، التي تؤدي بها إلى عدم التجديد والإبتكار والتحسين منتجاتها، ستبقى بذلك تراوح مكانها، والواقع العملي يثبت ذلك.

3: حجة محاربة البطالة:

يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، مما يساعد على تلاقي خطر البطالة بإستمرار النشاط، إضافة إلى خلق فرص الإستثمار المربح، ومنه تساهم الحماية في بروز صناعات جديدة تستخدم المزيد من اليد العاملة. وقد إعتبرت هذه الحجة واهية لأنها تتطلب أن لاينشأ عن سياسة الحد من الواردات تقلص في الصادرات، وهو مالا يتحقق عمليا بإعتبارها سياسة إفقار الجار، مما يحتدم على الدول الأخرى المتعامل معها إتباع نفس السياسة اتجاه الدولة الأولى. لهذا يرى الإقتصاديون عدم اللجوء إلى هذه الوسيلة، وانما من الأفضل محاربة البطالة في إطار سياسة إقتصادية ومالية ونقدية متكاملة لمعالجة جذور الركود الإقتصادي ذاته.

4: حجة جلب الإستثمارات الأجنبية:

مضمون هذه الحجة هو أن فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية يحتدم على المنتجين التنقل والتوطن في هذا الإقتصاد، مما يؤدي إلى إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ومنه دخول تكنولوجية جديدة وموارد مالية اضافية خبرة فنية ومهارة جديدة تمكن من تطوير فنون الانتاج المحلية ورفع مستوى كفاءتها. ونجاح هذه السياسة يتوقف على ضوابطها وتوجيهها من جانب الدولة المضيفة لرأس المال، لأحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الإقتصادي بها، فضلا عن منع المغالات في تسرب الأرباح إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح كونها تؤدي إلى وجود بند مدين في ميزان المدفوعات يزيد من مديونية البلد تجاه العالم الخارجي. [1]

5: حجة تلاقي تدهور شروط التجارة:

تستند هذه الحجة إلى حقيقة مفادها أن تقييد التجارة سوف يحقق مصلحة إحدى الدول على حساب باقي دول العالم، حيث أن فرض الرسوم الجمركية من شأنه أن يدفع المصدر إلى خفض ثمنها حتى يحافظ على ذات القدر من الصادرات،

[1]-مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص 243.

وبالتالي الحفاظ على حصته في السوق الأجنبي، وهذا من شأنه تحسين شروط التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات. وفي الحقيقة فإن هذه الحجة التي قدمها (j.s.mill) هي الوحيدة تقريبا التي ستبقى صالحة، حتى في الظروف الساكنة.[1]

6: حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية:

هذه الحجة غالبا ماتستخدم من طرف الدولة المتقدمة ضد سلع الدولة النامية ذات اليد العاملة الرخيصة، ويدعي أنصارها ان الصناعة المحلية ستواجه منافسة غير عادلة أمام التدفق الحر للسلع الأجنبية، وأساس المقارنة هنا هو إختلاف الأجور بين البلدان المتقدمة ونظيرتها في الدول النامية. وخير دليل على ذلك الصادرات النسيجية الصينية إتجاه الإتحاد الأوربي.

7: حجة الإغراق السوقي:

هنا ينادي أنصار الحماية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي للإغراق السوقي، بإعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة. إلا أن الحماية هنا تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق. وما يمكن إستخلاصه من خلال هذه الحجج المقدمة وغيرها من الحجج، التي لا يسعنا تقديمها هنا، أن حجج أنصار الحماية التي تستند إلى إعتبارات إقتصادية، هي في الغالب حجج غير مقبولة ولاتستند الى أساس متين لدى غالبية مفكرو الإقتصاد الدولي، ونحن بدورنا نرى أن الحماية تحت أي ذريعة معها كانت لايجيب الإستناد عليها لتبرير الموقف من الحماية، وانما يجب العمل على تطوير القدرات الوطنية المتاحة خاصة العنصر البشري والموارد الاخرى المتوفرة، ويجب استغلالها إستغلالا عقلانيا ورشيدا، حتى تقوى على مواجهة الصعاب ورفع التحديات وبلوغ مرتبة متقدمة وكغيرنا من الدول والتي كانت بالأمس القريب تعتبر من الدول النامية.

الفرع الثاني: سياسة الحرية التجارية وحجمها:

تتسم هذه السياسة في مجال المبادلات التجارية بالتعدد والتنوع وتتمثل الأكثر إنتشارا فهي تلك السياسات التجارية التي تستخدمها الدول بهدف التأثير على مجرى المبادلات التجارية الدولية في مجال التصدير أو الإستيراد.

[1]-صالح الدين نامق، التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص 234.

اولا: مفهوم سياسة الحرية التجارية:

هي إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسة للدولة حتى تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات، إذ لايجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو واردات على حد سواء. [1]

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية. حيث تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الافراد وتحقق التجارة الخارجية تقسيم العمل بين الشعوب وبما أن كل فرد أدرى بمصلحته الشخصية فإن الربح من التجارة الدولية سيكون أعظم في حالة حرية التجارة ويعتمدون على حجج عدة أهمها:

ثانيا: حجج انصار الحرية التجارية:

وعلى خلاف المذهب الحمائي، فقد تمكن أنصار الحرية من تأييد إتجاههم بحجة إقتصادية أساسية دائمة، فضلا عن حجج أخرى ثانوية ندعم موقفهم من ضرورة تحرير التجارة الدولية. ويمكن عرض بشكل وجيز لأهم هذه الحجج على النحو التالي: [2]

1: **الإستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج:**

تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الإتجاه في تحرير التجارة الدولية، حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ولما كان مدى التخصص الدولي يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن إتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لإتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل الدولي. وهو مايؤدي بالضرورة إلى زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم، بإستخدام أقل قدر ممكن من الموارد الإقتصادية، وهو مالا يمكن أن يحدث في حالة تقييد التجارة.

2: **تطوير فنون الانتاج:**

حيث أنه بفضل تحرير التجارة يؤدي إلى قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يحفز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تصمد في السوق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى. بينما تقيد التجارة وحماية الصناعة

[1]-عادل احمد حشيش، محمود مجدي شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 224.

[2]-محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، 1991، ص 58.

الوطنية – كما سبق الحديث عنه في المطلب السابق – يجعل الإنتاج الوطني عن الاحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث بطبعها الجمود وتقتل فيها روح التجديد والإبتكار، خاصة اذا طالت مدة الحماية.

3: **تحقيق مصلحة المستهلكين:**

يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مصلحة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية الإختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم بإختيار السلعة الأجود والأقل ثمنا. أما في حالة تقييد التجارة، فهذا يحقق أضرارا بمصلحتهم، حيث يضطرهم إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة، وهو لا يشبع رغباتهم ولا يعظم منافعهم.

4: **صعوبة قيام الإحتكارات:**

يرى أنصار حرية التجارة أن الحماية تمكن المنتجين من قيام الإحتكارات، بعد تحصنهم ضد المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يسمح لهم –المنتجين – من رفع الأسعار في الداخل، كما أنهم لا يكترثون للإبتكار والتجديد وتحسين جودة المنتجات.

5: **تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية:**

فتقليل الواردات يؤدي بالضرورة الى نقص في الصادرات، وحتى إذا اتبعت الدولة سياسة تشجيع الصادرات، كون أن التجارة هي عملية مقايضة، فواردات الدولة الأولى هي التي تمكن الدول الأخرى من شراء السلع الوطنية، كما أن إتباع دولة ما أو مجموعة من الدول لسياسة تقييد التجارة يؤدي إلى تعميم هذا على باقي الدول إستنادا لمبدا المعاملة بالمثل، مما يؤدي إلى تقلص التجارة الدولية وبالتالي نقل معها المنافع المشتركة للدول.

ويترتب عن اجراءات حماية الصناعات الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية انخفاض في الدخل الوطني، واتجاه عوامل الانتاج الى العمل في فروع لا تتمتع فيها الدولة بإنتاجية مرتفعة، والى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المنتجة محليا بأثمان مرتفعة، اضف الى ذلك ان الافراد يحصلون على السلع المستوردة بثمن اقل مما لو كانو يدفعون لشراء هذه السلع اذا تم انتاجها محليا على خلاف ما يقتضيه مبدا تقسيم العمل والتخصص الدولي.

هذا علاوة على أن تقييد التجارة يشيع نمو روح العداء بين الدول ويقضي الى تفكيك روح التعاون والتضامن بين الإقتصاديات الوطنية، ونشوب حوب تجارية مثل ما وقع بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، ولا شك

إن مثل هذه الروح العدائية بين الدول تضر أضرارا بالغا بالتجارة الدولية، فهي تفرز إدماجا من التجارة الخارجية تقع في أدنى مستوياتها، كما أنها قد تؤدي، إلى فوات الهدف النهائي من التبادل التجاري الدولي، وهو تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع الدولي، كما خلص اليه (A.Smith) من خلال ستبيان وظائف التجارية الخارجية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للصادرات:

تناول الفكر الإقتصادي العديد من الآراء والافكار، التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة وإعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الإدخار وتراكم رأس المال، لأن الصادرات هي سلع وخدمات واصول راسمالية تباع الى دولة اجنبية تزيد من موارد النقل الاجنبي المهمة لعملية التنمية، وهي بهذا الشكل تعد مصدرا تمويليا مهما لأي بلد، وبالمفهوم الفنزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الإقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التصدير، اهميته، وطرقه:

تناول الفكر الإقتصادي العديد من الآراء والأفكار التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة وإعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو، حيث اشتمل هذا المطلب على مفهوم التصدير و أهميته وطرقه.

الفرع الاول: مفهوم التصدير:

تعددت الصيغ المختلفة لتحديد مفهوم التصدير نتطرق إليها فيما يلي:

يعرف بأنه : هو عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.[1]

يعرف كذلك بأنه : وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الإقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي الى ازدهار العلاقات الإقتصادية الخارجية لدولة ما.[2]

من خلال جملة هذه التعاريف يتضح أن التصدير تعبير عام، فهو لايقتصر على بيع السلع والمنتجات ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية او سلع وسيطية أو نهائية وخدمات الى دول العالم، فتعبير التصدير لا يقتصر على تصريف الفائض الإقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة الى الأعوان الخارجية ا وإلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج، وانما يمتد ويتناول تصدير رؤوس الأموال.

[1]-خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الاخذة في النمو، درا الفكر العربي، بدون سنة، ص 18.
[2]-محمد الناشد، مرجع سابق، ص 224.

هذا التصدير يتمثل في إنتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الإحتكارات المالية العالمية من بلد إلى خر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية، والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الإستثمار الرأسمالي، ويتم بعدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل مؤسسات تابعة في الخارج، ليتعدى ذلك الى التصدير العمالة وما يحملونه من ثروات فكرية ومادية.

من خلال التعريفات السابقة يمكننا وضع التعريف التالي: التصدير يعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص العمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها.

الفرع الثاني: أهمية التصدير:

تشير أدبيات الى تبني قيادة التجارة الخارجية للنمو الإقتصادي، إلى أن الصادرات وسياسات التصدير على وجه الخصوص لعب دورا رئيسا في عملية النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الإدخار وتراكم رأس المال، كما أن استراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخلق فرص عمل وتحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الاعلى للصادرات نموا أعلى للدخل.[1]

كما يمدنا التاريخ الإقتصادي بكثير من الآراء و المواضيع التي اولت نشاط التصدير اهتماما متزايدا عبر الزمن، لقد كانت التجارة اساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين، بل اعتبرت العمود الأساسي في التنمية الإقتصادية، فمن شأنها أن تعمل على جلب الموارد الاولية الى البلد، وهكذا تزدهر الصناعة وتقل البطالة، وفي هذا المجال كانو يشجعون على تطوير العمالة الوطنية.

ومن بين الإقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو اثر النمو في الصادرات على إقتصاديات مختلف الدول؛ حاول الإقتصادي الكندي هارولد انس(INNIS) مفكرا ماليا من خلال نظرية "السلعة الرئيسية" للنمو، بتعاضم صادرات القمح الكندي بين عام 1911/1901 والتقدم التقني والتصنيع اللذين أحرزتهما كندا بعد ذلك أن يثبت بأن: "الصادرات العارمة كانت العامل العرضي ولو ان السلعة الرئيسية نفسها – القمح – لم تتطلب إلا القليل من التصنيع.....، قبل التصدير، والتوسع السريع في طلب القمح.....سبب تدفقا للأيدي العاملة.....، كما أدى إلى

[1]-عادل احمد حشيش، مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 228.

تدفق رأس المال وزيادة في تكوينه وتوسعا في المحصول وزيادة في إنتاجية القطاعات غير الزراعية، ....والإبداعات المستحدثة وما شابهها.... وزيادة الإدخار المحلي مما أدى إلى عملية التصنيع المتواصلة وزيادة في دخل الفرد الواحد.

وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب ادوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الأتي: [1]

اولا: خلق فرص عمل جديدة:

للتصدير أهمية كبرى في إقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة، والنظريات الإقتصادية في عمومها تقترح بأن الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الإقتصاد الوافر بالقوة العاملة، لأن زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية والخدمات، تمكن هذه الاخيرة من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية، مما يؤدي الى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، أن تحول الطلب الخارجي الى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الإستثمار المربح والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع حجم العمالة.

ويؤكد الدور الهام الذي تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 الف فرصة عمل جديدة، وقد استطاعت دول مثل: كوريا وتايوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلى حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في البطالة، وتفرغت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة اكثر انتاجية وكفاءة.

ثانيا: إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها احد الموارد الرئيسية للنقد الاجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية واسعار الصرف.

ثالثا: جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي:

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير اهمية دور الاستثمار كمحرك اساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الإستثمارات المحلية والأجنبية إلى ان هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالإستثمار الأجنبي يأتي

[1]-زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستار"، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،مذكرة غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان، 2010-1011، ص36،

بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة الى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد راس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.[1]

ومن ثم يمكن القول أن الإستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي انشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الإستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

رابعا: تحقيق معدلات نمو مطردة:

إن الإهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الإقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو إقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستثمارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الإقتصادية وجذب إستثمارات محلية واجنبية جديدة لاتتحقق الا بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الإقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الإقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الإستثمارات والصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

الفرع الثالث: طرق التصدير:

يعد التصدير من بين أبسط اشكال الدخول للأسواق الخارجية، لأنه يتضمن اقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع الأشكال الأخرى، كالإستثمار الأجنبي المباشر والتحالفات الاستراتيجية....الخ. وعلى العموم قد يكون التصدير نشاطا سلبيا أو قد يكون نشاطا ايجابيا، فالنشاط السلبي للتصدير يعني ان المؤسسة قد تبيع للخارج دون تخطيط مسبق، أو

[1]–بن حمود سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986 – 1955)، اطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص 82.

إنما تنظر إلى الاسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات، اما النشاط الايجابي يعني أن المؤسسة تقرر الإلتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج، ويوجد في التصدير أسلوب التصدير المباشر Direct Exporet والتصدير الغير المباشرIndirect Exporet.[1]

اولا: التصدير المباشرDirect Exporet :

يتطلب التصدير المباشر وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة والمصدرة في نفس الوقت، (الطرف البائع) والمؤسسة المستفيدة (الطرف المشتري) خارج البلد الأصلي للمؤسسة المصدرة دون الإستعانة بخدمات الوسطاء، وهذه العملية تتضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): التصدير المباشر

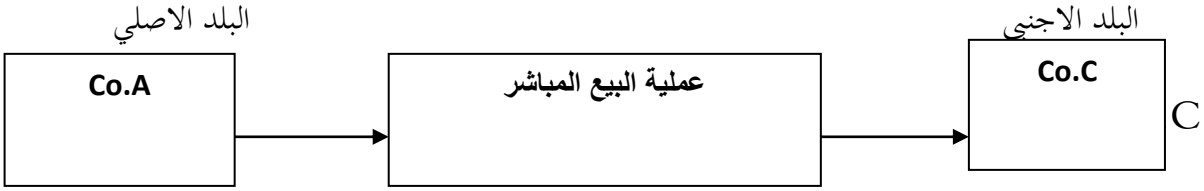

المصدر: سعد غالب ياسين، النهضة، ع، (نيسان 2001)، ص 36.

كما يفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة المؤسسة بالأسواق الدولية، ويتم بإحدى السبل التالية: [2]

- انشاء قسم التصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من المؤسسة انشاء قسم التصدير ليقوم بكافة مهام التصدير.
- انشاء فروع في الاسواق الخارجية: حيث تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتنويع في ذلك السوق، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحقيق رقابة على نشاطها في السوق الخارجية.
- إرسال مندوبي بيع للخارج: حيث يتولون عملية البحث عن العملاء في الأسواق الأجنبية، وذلك للتفاوض معهم بشان عقد صفقات البيع.

[1]-نعيمي فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الدولي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 67.
[2]-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/1، ج ورقلة، ص6.

ثانيا: التصدير الغير المباشرInderect Exporet:

يعد التصدير الغير مباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية، ويقصد به ذلك "النشاط الذي يترتب على قيام مؤسسة ما يبيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الاصلي او بشكله المعدل "، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(2): التصدير الغير المباشر

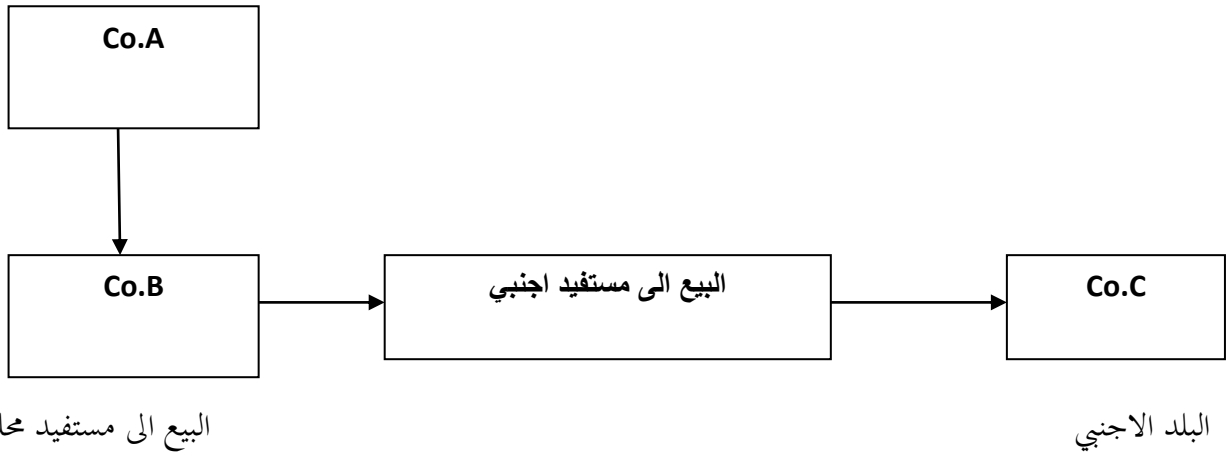

المصدر: سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

يطبق هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، وذلك لأنها تتضمن أقل إستثمارا واقل مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف المؤسسة أي تعيين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الاجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الاجنبية المستهدفة خارجيا.

كما يتم ايضا عن طريق وكلاء التوزيع وشركات متعددة الجنسية وفروعها والمشروعات المشتركة، وعمليات البناء والتشغيل وغيرها من صيغ إدارة الأعمال الدولية، وقد يأخذ التصدير غير المباشر أشكالا أكثر تعقيدا وتشابكا عن الصور البسيطة التي تم عرضها في الشكل أعلاه.

المطلب الثاني: نظريات التصدير.

نتطرق فيه إلى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية واخيرا النظرية الحديثة وذلك كما يلي:

الفرع الاول: سياسة التصدير عند التجاريين: أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دع والى تسخير كل النشاطات الإقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و رأو أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات. وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية. [1]

وبذلك وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة، أداة فعالة لزيادة الثروة، فقد نادى التجاريون بوجوب تدخل الدولة عن طريق سياسة حمائية في مجال الاستيراد وسياسة التصنيع واسعة، وكذا تشجيع إقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عمليات التصدير.

وتتبلور سياسة التصدير حسب التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة والعمل على إكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، وقد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا وانجلترا على الخصوص. فقامت فرنسا بتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج وإنتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير كولبير الذي إتبع نظام حماية جمركية – وتشجيع الصناعة الوطنية.[2]

بينما انجلترا إعتمدت بشكل خاص على التوسع الإقتصادي في التجارة الخارجية وإتخذت تدابير أخرى، كقوانين الملاحة، إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب، وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي.

ورغم الإنتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة، إلا أنها ظلت دروسا يقتدى بها في العديد من الدول.

[1]–توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997، ص376.

[2]–عادل احمد حشيش، مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 228.

الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الكلاسيكي:

حسب نظرية حرية التبادل، تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة، والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية اراء النظرية التجارية، وحسب ادم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول اخرى.

لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة. في إنتاج أي سلعة ما إذا ماقورنت بالدول الأخرى، هل تأخذ مثل هذه الدولة بسياسة الإكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينهما وبين الدول الأخرى؟ أم أنه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الإقتصادية الدولية؟

الواقع أن تحليل ادم سميث لم يجب على هذا التساؤل. فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة بإسم نظرية التكاليف النسبية وتتلخص على أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وذهب تحليل ريكاردو إلى أبعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فإن كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة أكبر أو ذات مساوئ نسبية اقل.

ولقد توقف ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون ستيوارت ميل في 1848 في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر ان في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها.

وتوصل الى أن كل الأطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول الفقيرة الأكثر إستفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل طلب كثيف على المستوى الدولي.

ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919 إلى أن جاء كل من هكشرو اولين بفرضيات اكثر توسعا. حيث حاولت النظرية بالإجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية <<وفرة عناصر الانتاج>> والثانية <<تعادل أسعار عناصر الانتاج>> فبالنسبة لنظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج وتبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الانتاج المتوفرة لديها، وتستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها الى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل واستيراد السلع الكثيفة في عنصر راس المال.

أما بالنسبة للنظرية الثانية <<نظرية التعادل>> فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي الى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية تتوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي.

وتعتبر الدراسة التي أجراها ليونتيف في 1953 دعما للنموذج عوائد تلك العناصر المتجانسة على المستوى العالمي، وهذا بالرغم من توصلها لنتائج توضح أن و.م.ا مصدرة أساسا للسلع كثيفة العمل ومستوردة للسلع كثيفة رأس المال، وتفسير ذلك هو أن إنتاجية العمل في و.م.ا الأمريكية أعلى من إنتاجية الدول الأوربية.

الفرع الثالث: الصادرات في الفكر الحديث:

ظهر العديد من الإقتصاديين يحملون وجهة مغايرة إزاء دور الصادرات منهم.MYRDAL.NURKS.MAR حيث اشار ماركس الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الإقتصادية الدولية، بينما يرى ميردل ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الإقتصادية بين المجموعتين، ويرى ايضا أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الاولية، وبالتالي يشير ميرال إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الإقتصادي، أما نوركس فانه يرى ان التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الإقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب افريقيا والارجنتين.[1]

كما أكد على ضرورة الإهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على موارد التصدير سلعة غير مواتية و إزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور انمائي وذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات اكثر من ضرورة.

الآثار المضاعفة للصادرات:

[1]–بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 2002/2001، ص 22.

تعمل الصادرات من السلع والخدمات المنتجة في الدول، على خلق مداخيل للإقتصاد الوطني وبالتالي تعتبر مثلها مثل الإستثمار وكذا النفقات العامة ذات اثر مضاعف على النشاط الاقتصادي.[1]

ولتبيان هذه الأثار تقوم بتحليل بعض العلاقات في بلد ما لا تربطه أي علاقة مع الخارج وبإهمالنا لنفقاته العامة، يتحقق التوازن في هذا البلد تحت شكل علاقة مزدوجة تكتب كما يلي:

$Y=C+I \longrightarrow (1)$

$Y=C+S \longrightarrow (2)$

مع العلم ان :

Y: الناتج المحلي الخام ـ C: الاستهلاك النهائي ـ I: الاستثمار ـ S: الادخار.

بتطابق المعادلتين (1) و (2) نجد: (3) $\longrightarrow$ $I=S$

واذا قمنا بفتح الاقتصاد العام الخارجي، تصبح المعادلة على الشكل التالي: [2]

$Y+M=C+I+X \longrightarrow (4)$

مع العلم ان M: الواردات ـ x: الصادرات.

بما ان $Y=C+I$ تكون المعادلة (4) كما يلي: (5) $\longrightarrow$ $C+S+M=C+I+X$

وباختزال ال C نجد: $S+M= i+X \longrightarrow (6)$

تبين المعادلة (6) ان للواردات آثار مماثلة مع الإدخار، فهي لا تخلق مداخيل في الإقتصاد الوطني لكن في باقي دول العالم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحدث الصادرات نفس الأثر بالنسبة للإستثمار فهي تخلق مداخيل في الإقتصاد الوطني.

وبهذا تكون قد بينا ان للصادرات آثار مضاعفة مماثلة لتلك التي يحدثها الإستثمار وبتعظيم المساواة رقم (6) نجد: ([1])

[1]–موسى رحماني، المؤسسات ص و م بين القيادة المتميزة والريادة المنشورة، مجلة البحوث، عدد 08/ 2009، جامعة الوادي، ص 147.

[2]–عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي،1999 بيروت، الدار الجامعية، ، ص ص124 – 125.

$$d s + d m = d i + d x \qquad (7)$$

بتقسيم طرفي المعادلة على (dy) .ds + dm/dy = di + dx/dy

ويمكن كتابة هذه المعادلة على النحو التالي: dy = (di + dx)dy/ds + ds + dm

ثم نجد (8) dy = (di + dx) i/dc/dy

بحيث ان: ds/dy، dm/dy تمثل الميل الحدي للإستيراد و الإدخار على التوالي.

وعليه تصبح المعادلة (8) على الشكل التالي (9) dy = (di + dx) 1/c+m

ولعزل اثر الصادرات على الناتج المحلي الخام(pib) نفرض ان: DI=Oاي

Dy = dx 1/s+m (10)

ومنه: (11) dy/dx = 1/s+m

العلاقة 1/s+m هو مضاعف التجارة الدولية ويبين ان كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم (pib)، ويكون اثر المضاعف كبيرا إذا كانت الميولات الحدية للإدخار وللإستيراد ضعيفة.[2]

المطلب الثالث: أهم عوامل نجاح تنمية الصادرات ومعوقاتها.

قبل ذكرها نبرز أهم عوامل وملامح نجاح عملية التصدير: الا وهي:

الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير. ملامح التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية.

الفرع الاول: دوافع التصدير: تتمثل دوافع التصدير فيمايلي:

- ❖ تشجيع إدارة الشركة على ممارسة نشاط التصدير.
- ❖ تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.
- ❖ الإستفادة من وفرات الحجم الكبير في الأسواق.

[1]–وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 8.

[2]– وصاف سعيدي، المرجع نفسه ص10.

- ❖ الإستفادة من تسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.
- ❖ تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- ❖ تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والإستخدام.
- ❖ تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.
- ❖ صغر السوق المحلية وعدم قدرتها على استيعاب السلع المنتجة محليا.
- ❖ مبدأ المزايا النسبية التي تتطلب تبادل السلع وتنويع الفائض.
- ❖ تغيير التكنولوجيا العالمية ومنه محاولة الإستفادة منها خلال انعكاس ذلك على المنتجات.
- ❖ تستهدف بعض الشركات تحقيق مركز تنافسي قوي من خلال التصدير او تحقيق قوة ادارية في اتخاذ القرارات.
- ❖ الإستفادة من فروقات الأسعار وأسعار الصرف كأحد دوافع التصدير. [1]

الفرع الثاني: قواعد التصدير.

من واقع إسهامات الخبراء والممارسين في هذا المجال يمكن عرض العناصر الأتية بدون الدخول في شروحات كل عنصر:

اولا: الاستعداد للتصدير: ويتطلب هذا الادراك.[2]

- ❖ اهمية الجودة النوعية للصادرات (ضبط الجودة وسياساتها وأساليب تنفيذها وخطوات الحصول على شهادة الجودة).
- ❖ التعبئة والتغليف (التصميم، وشراء مواد التعبئة والتغليف).
- ❖ خطة تسويق الصادرات (قواعدها وخطوات اعدادها).
- ❖ تحديد أسعار التصدير(الخطوات والتسعير، ومتطلبات إتفاقية الجات).
- ❖ التمويل المصرفي للصادرات ومعرفة المؤسسات الإقليمية التي تمول الصادرات.

ثانيا: اساليب الترويج (المعلومات والإعلانات وزيادة الأسواق الخارجية والمعارض التجارية الدولية...الخ)، وطرق إختيار القرار الخاص بالمشاركة في المعارض وتقدير التكاليف وتنظيم الجناح ونقل المعروضات وطرق عرضها وغيرها

[1]-توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997، ص 376.

[2]-فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993، ص 219.

بالإضافة إلى إختيار الوكلاء وأنواع الوكالات التجارية وطرق عقد اتفاقية الوكالة والضمانات الأساسية في عقد الوكالة...الخ).

ثالثا: الاجراءات التنفيذية للتصدير: مثل الإنفاق على التصدير والذي يشمل إعداد العرض و الإتفاق على الشروط وتوقيع العقد، بالإضافة إلى التأمين على الصادرات ومعرفة أركان عقد التامين وأنواع الوثائق وإجراءات إصدارها والمطالبة بالتعويض...الخ. وبالنسبة للمعاينة والنقل والتفتيش فيجب مراعاة متطلبات اتفاقية الجات ايضا، ثم التعاقد مع الشركة الناقلة... واخيرا بالنسبة للمستندات فهي تنطوي على الفاتورة التجارية، وشهادة المنشأ وسند الشحن، هذا مع الأخذ في الإعتبار قواعد إستخدام الإعتماد المستندي.

الفرع الثالث: العوائق التي تتعرض بدء عملية التصدير: وتتمثل فيما يلي: [1]

- ❖ إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات(الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 02 ماي 1999)، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام) حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار.[2]
- ❖ إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام يرسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها.
- ❖ الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا للإستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير، وبالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات.
- ❖ إنشاء ملف وطني للمصدرينFINADEX على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، مهمته إحصاء جميع المتعاملين الإقتصاديين المصدرين(يعتبر مصدر كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ 01 مليون دينار على الاقل)، حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام، المتوفر سواء على مستوى PROMEX او LACACI، او

[1]-عبود زرقين، تعزيز الصناعات ص و م، في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة الاقتصاد، العدد01/17، ج الجزائر، 2008، ص 240.
[2]- الجريدة الرسمية رقم 93 بتاريخ 1996/07/10.

SAFEX، الإستفادة الخاصة من إجراءات الصرف، وكذا المعالجة الإستثنائية في حالة طلب المعونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات.

- ❖ إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها إتجاه البلد المصدرة اليه.
- ❖ إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج للتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الإستثمار الموجودة بالجزائر.
- ❖ تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.
- ❖ عصرنة تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.
- ❖ عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الإقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.
- ❖ إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

خلاصة الفصل:

نستخلص في نهاية هذا الفصل أن موضوع التجارة الخارجية قد حظي بإهتمام كبير من طرف الرواد الإقتصاديين، وذلك للدور الذي تلعبه في إقتصاديات مختلف الدول.

هذا وقد حظيت سياسة التوجه نحو الخارج بإهتمام كبير في ظل الأوضاع الإقتصادية العالمية الراهنة التي تعرف مزيدا من تدويل الأنشطة الإنتاجية والتسويقية، حيث تأكد للدول النامية أن مستقبلها مرهون بمدى مواكبتها للمستجدات الدولية وما تطرحه من تحديات كبيرة.

لقد ارتبطت الدعوة إلى تحرير التجارة على المستوى الدولي بالمنافع التي تنجم عن التخصص وتقسيم العمل ومنافع المنافسة والتقدم التقني المرتبط بها، حيث ينطلق تحرير التجارة من نطاق ضيق في شكل اتفاقات ثنائية ثم تتوسع لتشمل دولا أخرى، ثم تتوسع إلى مناطق للتبادل الحر ثم اتحادات جمركية لتصل إلى أعلى مراحلها الإتحاد الإقتصادي.

وأصبح التصدير من أهم القضايا الرئيسية، ومحورا رئيسيا في خططها التنموية وسياساتها الإقتصادية، كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي.

الفصل الثاني

دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات

تمهيد:

تهدف الكثير من الدول إلى تحقيق النمو الإقتصادي، كما تسعى لإيجاد مختلف أساليب والطرق التي من شأنها تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع ككل، تعتبر الجزائر من هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن خلال إعتبار الصادرات عنصر مهم في النمو الإقتصادي فإن زيادة الصادرات خارج المحروقات تعتبر خيارا إستراتيجيا للجزائر لتنويع مصادر الدخل، ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي، لهذا السبب عملت الجزائر على تنويع صادراتها خاصة بعد أزمة انهيار أسعار المحروقات سنة 1986.

سنحاول في هذا الفصل دراسة دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات

المبحث الأول: أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصاد الجزائري:

يتميز الإقتصاد الجزائري بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ماهو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها .وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الإستعماري في التخلف الإقتصادي وتشوه البنية الإقتصادية، وكذالك التبعية الإقتصادية للدول المتقدمة، منها ماهو نتاج العلاقات الإقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول، وتعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق97% من صادراتها، وبالتالي يخلق العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم إستقرار أسعارها.

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر:

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات الصندوق النقد الدولي بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذالك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطى امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة

أولا: تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

عرفت صادرات الجزائر سنة 2016 تطور معتبرا فيما يخص الهيكل السلعي خارج المحروقات، فمن 1969 مليون دولار سنة 2015 أي 27102 مليون دولار سنة 2016 بنسبة زيادة 1276,43 % بخلاف المحروقات أي عرفت تراجعا محسوبا في صادراتها ضمن قيمة 32699 مليون دولار سنة 2015 أي قيمة 1781 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة 94,55%، وهذا ما يشير إليه الجدول التالي:

الجدول رقم (2–1): تطور التجارة الخارجية(صادرات – واردات) في الجزائر للفترة (2008– 2016)

الوحدة: مليون دولار

سنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
الصادرات من المحروقات	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32599	1781
مجموع الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
الواردات	34479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لمحة احصائية، متاح على الموقع: http: //www.and.dz/.index-php/ar/statistique تاريخ الزيارة: 12 ماي 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة وهي المحروقات طول فترة دراسة مثلت سنة2008 أعلى حصيلة وذالك ب1937 مليار دولار من إجمالي الصادرات، في حين بلغت أعلى قيمة الصادرات خارج المحروقات سنة 2014ب 2582 مليار دولار من إجمالي الصادرات، فقدت عرفت فترة2008- 2016 تطور محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من سنة 2008 ب1937مليار دولار إلى سنة 2016ب27102 مليار دولار.

ثانيا: توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الإقتصادية:

تنوعت الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين الذين يشكلون أسواق للجزائر في الخارج .

حيث يوضح لنا الجدول المناطق التي تقوم الجزائر بتصدير سلعها إليها:

الجدول رقم (2-2): توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الإقتصادية لسنتي (2015-2016)

الوحدة: مليون دولار

المناطق الإقتصادية	الواردات		نسبة التغير %	الصادرات		نسبة التغير%
	السنة			السنة		
	2015	2016		2015	2016	
دول الاتحاد الأوروبي	25485	17922	12.67	22976	16739	27.15
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	7363	6295	14.50	5288	6251	18.21
الدول الأوروبية الأخرى	1225	909	25.80	37	80	116.22
دول أمريكا الجنوبية	2822	2857	1.24	1683	1678	0.30
آسيا	11850	11618	1.96	2409	2331	3.24
الدول العربية	1918	1934	0.83	572	385	32.69
الدول المغاربية	680	697	2.50	1550	1368	11.74
الدول الإفريقية	359	238	33.70	82	51	37.80
المجموع	51702	46727	9.62	34668	28883	16.69

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاءالتابع للجمارك، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، متاح على الموقع: http//www.cact- doz/ar تاريخ الزيارة 7 ماي 2019.

يتبين من الجدول أن دول الإتحاد الأوروبي هي الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 47,47% من حيث الواردات و95,57% من حيث الصادرات.

حيث سجلت الواردات القادمة من دول الإتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة 12,97% مقارنة مع عام 2015 إلى 22,18 مليار دولار أمريكي في عام 2016، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6,24 مليار دولار أمريكي أي 27,15%.

كما تأتي دول منظمة التعاون الإقتصادي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13,47% من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان و21,64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان، وبلغت الزيادة في الصادرات مع هذه الدول 5,29 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 625 مليار دولار أمريكي في عام 2016، أي ما يعادل 18,21% في حين أن واردات الجزائر من هذه الدول سجلت انخفاضا يقدر بـ14,5%.

ثالثا: وضعية التجارة الخارجية الجزائرية:

تشير النتائج المحققة فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار 17.844 مليار دولار خلال سنة 2016 مقابل عجز 17034مليار دولار في 2015 أي بزيادة في العجز قدرها 48 %

وتراجعت الصادرات إلى28883 مليار دولار في 2016 مقابل 34668مليار دولار في 2015 مايعني أنها تهاوت ب 16.17%

أما الوردات وقد انخفضت إلى 46727مليار دولار خلال 2016 مقابل 51702 مليار دولار في 2015 ،أي نسبة تراجع تقدر ب9.62%

كما تقدر نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات 62% في سنة 2016 مقابل 67 % مسجلة في سنة 2015، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2–3: الميزان التجاري الجزائري لسنتي (2015– 2016)

الوحدة: مليون دولار

	2015		2016		نسبة التغير %
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	
الواردات	5193460	51702	5115135	46727	9,62
الصادرات	3481837	34668	3161344	28883	16,69
الميزان التجاري	1711623	17034	1953791	17844	
نسبة التغطية %	67		62		

Source : centre national de l'infarantique et des statistiques,statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période année 2016) , direction générale des douanes,2017, Algérie.

رابعا: تشكيلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: فيما يخص تشكيلة الصادرات الجزائرية، تتمثل المحروقات أهم مبيعاتها الأجنبية بنسبة 93.84% من الإجمالي العام للصادرات، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تبقى هامشية وذلك كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (2–4): الصادرات الأساسية للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات للفترة(2008–2016)

الوحدة: مليون دولار

التعيين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الحصة%
التغذية	119	113	315	355	315	402	323	235	327	113
الطاقة والتشحيم	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	93.84
المواد الخام	334	170	94	161	168	109	109	106	84	0.29
المنتجات نصف المصنعة	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	4.5
المعدات الفلاحية	1	–	1	–	1	–	2	1	–	–
المعدات	67	42	30	35	32	28	16	19	53	0.18

الصناعية									
سلع الاستهلاك الغير غذائية	32	49	30	15	19	17	11	11	18	0.06
مجموع الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاءالتابع للجمارك CNIS، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، متاح على الموقع: http//www.cact- doz/ar تاريخ الزيارة 7 ماي 2019.

من الجدول يتبين ما يلي:

شملت مجموعة السلع التي تنتج تصديرها خارج مجال المحروقات على:

- المنتجات النصف المصنعة التي تمثل حصة 45% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي.
- السلع الغذائية بحصة 13 % أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي.
- المواد الخام بحصة 0.29% بقيمة مطلقة تقدر ب48 مليون دولار أمريكي.
- سلع المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي ب0.18% و0.06%.

خامسا: أهم الشركاء الإقتصاديين في مجال التصدير:

حاولت الجزائر تطوير عملية التصدير بغية تنمية الإقتصاد الوطني وعملت بذالك على تدعيم نشاط المؤسسات المصدرة، ويمثل الجدول التالي أهم زبائن الجزائر فيما يتعلق بالتجارة الخارجية كما يلي:

الجدول رقم (2-5): الشركاء الاقتصاديين للجزائر في مجال التصدير لسنة 2015

الوحدة: مليون دولار

بلد التصدير	2015	الهيكل %
إسبانيا	6565	17.37
إيطاليا	8369	22.15
فرنسا	4921	13.02
بريطانيا العظمى	2883	7.63
هولندا	2281	6.04
تركيا	2071	5.48

أمريكا	1977	5.23
البرازيل	1393	3.69
بلجيكا	1282	3.39
الصين	2179	5.77
البرتغال	1009	2.67
تونس	856	2.27
كندا	748	1.98
كوريا	671	1.78
المغرب	667	1.77
اليابان	602	1.59
المجموع الفرعي	34093	90.220
المجموع	37787	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، احصاءات التجارة الخارجية، متاح على الموقع: http: //www.andi-dz/index- php/ar/statistique/bilan-du commerce extérieur تاريخ الزيارة 3 ماي 2019.

يتبين من الجدول أن الزبائن الرئيسيين للجزائر في سنة 2015 هم إسبانيا اولا بقيمة 6,56 مليار دولار أمريكي، تليها إيطاليا بقيمة 8,36 مليار دولار أمريكي، ثم فرنسا بقيمة 4,92 مليار دولار أمريكي، ثم بريطانيا العظمى بقيمة 2,88 مليار دولار أمريكي، فهولندا بقيمة 2,28 مليار دولار أمريكي ثم تركيا بقيمة 2.07 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثاني: هيئات ترقية الصادرات خارج المحرقات في الجزائر:

بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات أنشئت منذ سنة 1996 مجموعة من الهياكل المساندة سعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

أولا: وزارة التجارة الوطنية : في ميدان التجارة الخارجية تقوم وزارة التجارة بما يلي[1] :

المساهمة في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية.

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف .

[1] وزارة التجارة، مهام الوزارة، متاح على الموقع: http:/ /www . mincommerce.gov.dz تاريخ الزيارة 7ماي 2019.

- ❖ المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها.
- ❖ السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري.
- ❖ تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية .

ثانيا: الصندوق الخاص بترقية الصادرات : (FSPE)

تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث يخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير .يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة .وهناك خمس مجالات إعانة مقررة: [1]

-أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.

-التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.

-جزء من التكاليف دراسة الأسواق الخارجية .

- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والمواجهة للتصدير.

- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

ثالثا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):

هي شركة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض أونافكس – التي أنشأت في سنة1971.

المقر الإجتماعي للشركة هو قصر المعارض الذي يقع على بعد3 كلم من المطار الدولي و10كلم من وسط المدينة .

في إطار مهامها الرسمية تنشط الشركة في الميادين التالية : [2]

تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي .

تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد .

إعانة المتعاملين الإقتصاديين في الميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل :

الإعلام في الميدان القوانين والتنظيمات التجارية .

[1] الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات، مهام الصندوق، متاح على الموقع: http://www. Algex.dz تاريخ الزيارة 4 ماي 2019.

[2] الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، من نحن، متاح على الموقع www.sefex.dz تاريخ الزيارة 5 ماي 2019.

فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب .

الإعلام الإقتصادي والتجاري .

التقارب بين المتعاملين الإقتصاديين الجزائرين والأجانب.

رابعا: الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

إن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، تخضع للمادة 4 من القانون 06-96 الصادر في 10جانفي 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان والتي تعمل لصالح:

-حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة، تتولى تأمين المخاطر التجارية.

- حساب الدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر التي قد تنجم اثر حدوث كوارث طبيعية . [1]

مهام الشركة : تتمثل مهام الشركة في:

-تأمين وائتمان الصادرات وتغطية المخاطر التي قد تحدث إثر التصدير.

- التأمين والائتمان الداخلي والذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالإستهلاك.

- تأمين المعارض .

- تغطية الديون .

-التأمين المشترك وإعادة التأمين.

خامسا: الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)

1- **تعريف:** هي جمعية وطنية ومؤسسة عمومية تعد وكالة لترقية التجارة، وهي ذات طابع إداري حيث تضم عدد من ممثليها، تأسست عام 2004، تلعب دور الوسيط بين المؤسسات الدولة والمصدريين الجزائريين، ومن أنشطتها: تطوير دليل المصدر، التدريب، الاستشارة وانجاز الدراسات، وتشمل قطاعات الانشطة التالية: الأغذية، النفايات الحديدية وغير الحديدية، الغزل والنسيج، الخدمات. [2]

2- أهداف الجمعية: تتمثل في :

-الدفاع عن المصالح المصدريين على المستوى الوطني والدولي.

[1] الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، عن الشركة، متاح على الموقع www.cagex.dz تاريخ الزيارة 30 افريل 2019.

[2] الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، انشطة الجمعية، متاح على الموقع: www.exportateur-algerie.org تاريخ الزيارة 12 مارس 2019.

– المشاركة في تحديد وتنفيذ إستراتجية الترويج للصادرات .

– دعم الفاعلين الإقتصاديين في العملية التصديرية.

سادسا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجيكس) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12جوان 2004، وتعتمد هذه الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين، وتعد الوكالة ALGEX أداة عمومية لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات، من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات، وذالك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.[1]

المطلب الثالث: مكانة الصادرات خارج المحروقات في الإقتصاد الجزائري:

إن مكانة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري، تمثلت في فرعين تمثل الفرع الأول في الصادرات خارج المحروقات والميزان التجارى، والفرع الثاني الصادرات خارج المحروقات والميزان المدفوعات وتمثلت فيما يلي:

الفرع الأول: الصادرات خارج المحروقات والميزان التجاري:

يلعب الميزان التجاري دورا مهما للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الإقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، وترتبط التجارة الخارجية للإقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات خاصة المواد المصنعة نصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي،

الجدول رقم (2–6): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة (2008– 2016)

الوحدة: بالمليون دولار.

سنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
الواردات	34479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	21490	11063	4306	17034	17844

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الميزان التجاري بالجزائر، متاح على الموقع: http: //www.andi-dz/index.php/ar/statistique تاريخ الزيارة 13 افريل 2019.

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، سياسات الوكالة، متاح على الموقع: http;//www.algex.dz تاريخ الزيارة 7 مارس2019.

وارتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وبالتالي رفع رصيده كان أهم أهداف الإصلاحات لأنه يمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.

والشكل التالي يوضح رصيد الميزان التجاري الجزائري

الشكل (2-1): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة(2008-2016)

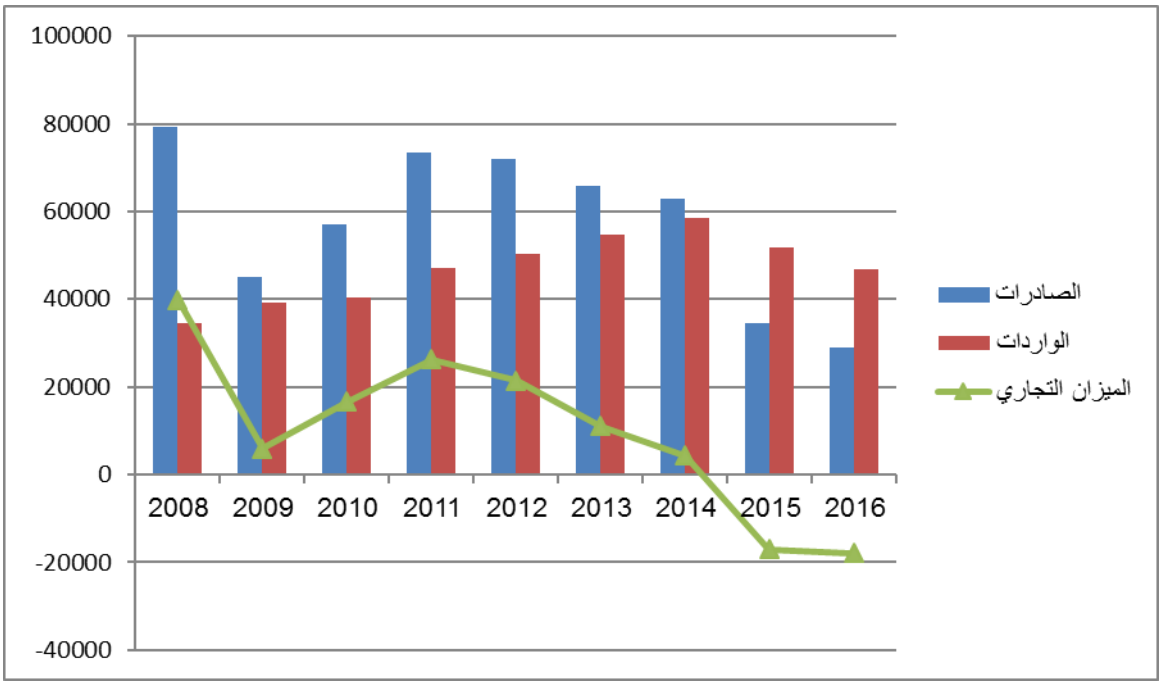

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاءالتابع للجمارك، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، متاح على الموقع: http//www.cact- doz/ar تاريخ الزيارة 7 ماي 2019.

يتبين من خلال الشكل أن الجزائر تمكنت من تحقيق فائض في الميزان التجاري سنة 2008 حيث قدر بـ: 39819 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك نسبة كبيرة إلى 940 كمليار دولار سنة 2009 وهذا خلال سنة واحدة ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات إلى ضعف 150 دولار ثم انهيارها إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة وهذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أن الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار المحروقات، ليعود بعد ذلك في الارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2010 ليصل إلى 26242 مليار دولار سنة 2011.

بعدها يعود الانخفاض إلى أن يصل إلى أدنى مستوى قدر بـ43060 مليار دولار سنة 2014 ليحقق عجز قدره 17.844 مليار دولار سنة 2016 بما يعادل ارتفاعا ضعيفا بنسبة 4.8% مقارنة سنة 2015.

يمكن القول بأن الميزان التجاري الجزائري يعاني من الاختلالات هيكلية فادحة، وذلكم عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو) وتذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتجدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على نتائجها، بحيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، حيث أن 2/3 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه تم إبرام الصفقات باليورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات ب97% تبرم بالدولار فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل اليورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يغير كصمام أمان الإقتصاد الوطني، وبما أن هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلا نسبة ضئيلة.

الفرع الثاني: الصادرات خارج المحروقات وميزان المدفوعات:

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من الموازين المدفوعات في باقي الدول إلا من حيث مايعكسه من وضع إقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية ويظهر كفاءة الألة الإنتاجية المحلية والموقع التنافسي للإقتصاد الجزائري الذي يأثر ويتأثر بالأوضاع التي تفرزها ظاهرة

الجدول رقم (02) : رصيد ميزان المدفوعات للإقتصاد الجزائري 2008-2016 مليار دولار

السنة	رصيد ميزان المدفوعات
2008	36.99
2009	3.86
2010	15.33
2011	20.14
2012	12.057
2013	0.134
2014	5.88 -
2015	27.54 -
2016	26.03 -

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية متاح على الموقع :

www.bank.of. Algeria.dz/html/rapport.htm تا ريخ الزيارة 1ماي 2019.

نلاحظ من بيانات الجدول رقم(02) تحسن وضعية ميزان المدفوعات الجزائري ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008 وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يؤدي إلى انخفاض سعر المحروقات نسبة 35.32% مقارنة ب2008، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار في 2008، أما الصادرات خارج المحروقات فإن مستواها بقي ضعيفا، حيث لم تتعد 4.25% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الإقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الإقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض ارتفاع قدره 36.99 مليار دولار سنة 2008، وهو على مستوى سجله رصيد ميزان المدفوعات لينخفض بعدها بنسبة كبيرة قدرت ب: 89.56 سنة 2009 وهذا نتيجة التقلص الكبير في صادرات المحروقات، سبب تهاوي أسعارها.

ليبدأ بعد ذلك في الارتفاع سنة 2010 حيث قدر ب: 15.33 مليار دولار ليصل إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011 بسبب ارتفاع صادرات المحروقات، ليعود إلى انخفاض تدريجيا منذ سنة 2012 ليصل إلى 0.134 مليار دولار سنة 2013 نسبة قدرت ب98.88% ليحقق عجزا سنة 2014 قدر ب: 5.880 مليار دولار سنة 2015 لانخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعارها.

سجل الرصيد الإجمالي لميزان مدفوعات في سنة 2016 عجز قدره 26.03 مليار دولار ل14.61 مليار دولار في السداسي الأول و11.42 مليار دولار في السداسي الثاني أي في تراجع قدره 1.51 مليار دولار مقارنة بسنة 2015.

يتضح أن ميزان المدفوعات يعاني من اختلالات وعدم الاستقرار نتيجة إرتباطه بصادرات المحروقات وضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات .

المبحث الثالث: جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات.

عانى الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الإقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذي المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الإعتماد على الخارج للحصول على الإحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الإقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الإقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير.

المطلب الأول: آثار تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

إن الإقتصاد العالمي أصبح يتميز بخاصيتين أساسيتين، الأولى هي إعادة توحيد النظام الإقتصادي العالمي على أساس تفرضه العولمة الإقتصادية ومؤسساتها، والثانية هي اتجاه الدول العالم إلى إقامة تكتلات إقتصادية فيما بينها خدمة لمصالحها، وهو ماينطبق على الجزائر والتي تحاول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها من جهة، وكذا توقيعها لاتفاق شراكة مع الإتحاد الأروبي والتي ستضم بموجبه إلى منطقة التجارة الحرة من جهة أخرى.

الفرع الأول: آثار تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة:

بسبب ضعف الإقتصاد الوطني فإن الإنضمام إلي هذه المنظمة قد يعود عليها بعدة أثار سلبية، خاصة وأن المؤسسات الوطنية غير قادرة على منافسة نظيراتها الأجنبية، إلا أن هذا الإنَضمام قد يفيد الإقتصاد الوطني من خلال إتاحة فرصة للمؤسسات الوطنية للإحتكاك، والإستفادة من ذالك في عدة جوانب كالخبرة والتكنولوجيا حتى بلغتها.

أولا: الإنعكاسات المرتقبة علي الإقتصاد الوطني: تتمثل فيما يلي :

1-الإنعكاسات المرتقبة في المجال الصناعي: إن الإنضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه أثار منها ماهو إيجابي ومنها ماهو سلبي على الصناعة الجزائرية، ويمكن القول أن أهم المنافع التي يمكن أن تحصل عليها الجزائر تتمثل في النقاط التالية : [1]

[1] سليم مسعداوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، ط1، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2008، ص ص87.86.

- ❖ تحسين كفاءة الفرد وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ضل المنافسة الأجنبية.
- ❖ الإستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الاجنبية من أجل تطوير الصناعة المحلية.
- ❖ توفير السلع الصناعية وتنويعها وبجودة عالية.
- ❖ تطوير الجهاز الوطني إكتساب خبرات جديدة من خلال الإحتكاك مع الأجانب .
- ❖ خلق مجالات انتاج جديدة الشيء، و الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة.
- ❖ زيادة حدة المنافسة من خلال الدعاية، الإشهار والترويج وبالتالي يصبح للمستهلك حرية لإختيار بين الأحسن والأجود والمنتوج الذي يناسب إحتياجاته. [1]
- ❖ تم اعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية ابتداء من سنة 1999، وبالتالي المنتجات الصناعية التي تنتمي الى هذه القطاعات تصبح أمامها فرصة محققة لفرض وجودها في الأسواق العالمية .
- ❖ إن تواجد الشركات متعددة الجنسيات تسمح بإتاحة قنوات أفضل لإيصال المنتجات إلى الأسواق العالمية، كما أن هذه المؤسسات ستأخذ على عاتقها ترقية المهارات، الطرق، المعايير القياسية والتكنولوجية .
- ❖ إن فتح المجال أمام المستثمر الاجنبي سيزيد من المنافسة وهذا ينعكس على المنتج الذي سيكون أفضل وبأعلى جودة وحسب المقاييس العالمية.
- ❖ إن التفتح على العالم سيزيد من النمو الإقتصادي .
- ❖ قد يؤدي تقليص الحواجز في الأسواق العالمية إلي خلق فرص أوسع للجزائر بعد الإنضمام لتصدير منتوجاتها وذلك علي المدى الطويل . [2]
- ❖ يترتب على الإنضمام لهذه المنظمة إكتساب في معاملة متميزة أو أكثر تفضيلا، ذالك لأن الجزائر دولة نامية، كما تمنح فرصة حتمية الصناعات الناشئة من خلال التمتع بفترات أطول لتنفيذ إلتزامات أحق مما هومطلوب على صادرات الدول المتقدمة. [3]
- ❖ يترتب على ذلك طلب الدول الصناعية على صادرات الدول النامية من المواد الأولية .

---

[1] محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارةالدولية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص.7.

[2] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة : أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص135.

[3] احمد فاروق غنيم، تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2004، ص.2.

لكن هذا لا يعني عدم وجود مساوئ لإنضمامها، حيث نوجز الآثار السلبية على القطاع الصناعي فيما يلي:

- إن صادراتنا الصناعية لا تتعدى 3 %من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي إستحواذ صناعات المحروقات على الصناعات الوطنية وهذا مايزيد تبعيتنا للخارج من حيث المنتجات الإستهلاكية الصناعية، وبما أن الجزائر ليس بمقدورها في المدى القصير والمتوسط تطوير وإيجاد سلع بديلة تكسب من خلالها اسواقا خارجية فهذا معناه يقارب 98% من صادرات الجزائر لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة .
- إرتفاع تكاليف الانتاج الذي يرافقه ضعف استعمال التكنولوجية المتطورة وغياب الخبرات اللازمة في المكان المناسب لها، وهذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الانتاج في المؤسسات الانتاجية.
- إهمال الدور الفعال والريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكس مايحدث في الدول المتقدمة الذي يعتبر هذا القطاع انه أساس للصناعات المحلية. [1]
- إحتمال سقوط صناعاتنا الوطنية في مصيدة التغيرات الإقتصادية.
- إن الإنضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة يعني فتح الاسواق الجزائرية أمام 148 عضو، وهذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية، وهوما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب نضرة المستهلك الجزائري أن الأفضل هو الأجنبي والعمل بذهنية "المصنوع في ".
- إن الإنضمام إلى المنظمة يؤدي إلى تقليص صلاحيات الدولة في إتخاذ القرارات في عدد من المجالات في المنظمة.
- كما قد يترتب على تحرير السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية مما يؤول إلى تقليص حجم نشاط المنشأت الصناعية ومن إرتفاع معدل البطالة وماينتج عنه أثارإجتماعية وإقتصادية.
- من المحتمل أن تلجأ الدول إلى رفض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية إحترام معايير الجودة والصحة.

2- الإنعكاسات المرتقبة على المجال الزراعي: لقد عرفت الزراعة مناقشات حادة وتعثرات كبيرة أثناء جولة الأوروغواي خاصة في الإختلاف القائم حول سياسة الدعم المطبقة في هذا المجال .ومن هذا يترتب أثار إيجابية وأخرى سلبية حسب ظروف وحالة هذا القطاع . ونحصر الأثار الإيجابية في: [2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.114.

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دارالحامد للنشروالتوزيع، عمان، 2008، ص.52.

❖ إن إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات وواردات المدخلات الزراعية (أليات، أسمدة، مبيدات....) من شأنه أن معدلات تبادل التجاري الزراعي ويزيد من قدرة المزارعين على المنافسة في الأسواق العالمية .

❖ إن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سيخفف العبء على ميزانية الدولة.

❖ يعتبر الإنضمام فرصة للجزائر ذالك أنه يسمح لها بتقديم دعم داخلي غير مسموح به للدول المتقدمة وهودعم الإستثمار في المجال الفلاحي، ودعم مداخيل الإنتاج للمنتجين ذوى الدخول المنخفضة بالإضافة إلى تخفيض تكاليف النقل الدولي ودعم الإرشاد الفلاحين، وكذا تشجيع التنمية المحلية.

❖ تستفيد الجزائر من نصوص المتعلقة بالفلاحة خاصة مانصت عليه الإتفاقية بهذا الشأن في تخفيض معدل الدخل إلى 3%، 13 خلال 10 سنوات وبالتالي لدى الجزائر مدة كافية لتأهيل القطاع الفلاحي الجزائري.

❖ لقد تم إعتماد نظام حسابي مركب من قبل منظمة العالمية للتجارة، لتجميع كافة الصور الدعم الداخلي في رقم واحد، يعبر عن مايتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل دولة.

❖ يسمى "متوسط إجراءات المساندة "، حيث نصت الإتفاقية في هذا الشأن على تخفيض هذا المعدل بنسبة 20 %خلال 6سنوات للدول المتقدمة .ونسبة 3، 13% خلال 10سنوات للدول النامية، وبالتالي الجزائر عند إنضمامها، هذه المدة تعتبر كافية لتنمية القطاع الفلاحي الجزائري على المنافسة ، أما الآثار التي تعود بالسلب على الإانضمام فتتمثل في : [1]

❖ تعد الجزائر من البلدان التي تعاني من تبعية للخارج، ومن المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد .مما قد يزيد من فاتورة الغذاء الجزائري، علما أن 25% من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن المواد أي ما قيمته 2.3 مليار دولار.

❖ سيترتب من جراء تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية، وهذا على حسب ماتمليه إتفاقية السلع الزراعية .ارتفاع أسعار هذه المنتجات في سوقها الداخلية، مما يؤدي إلى نقص متزايد للإنتاج المحلي وكذا ضعف القدرة الشرائية لمستهلكيها المحليين.

❖ إن الميزة الخاصة لقطاع الزراعة المتمثلة في إرتكازه على إستيراد منتج واحد والمتمثل في الحبوب، إذ أن الجزائر تستهلك حوالي 50% من الكمية الإجمالية المتداولة من هذه السلع ذات إستهلاك واسع وبالتالي سيؤثر على إتفاقياتها في هذا الميدان. [2]

[1] ناصر محمد عدون ومحمد متناوي، مرجع سابق، 2003، ص161.

[2] ياسر حويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص.194.

❖ إن نقص البنية الأساسية سيعرقل سرعة نقل المنتجات القابلة للتلف نحو الأسواق، مما يزيد من التكاليف التسويق ويعيق الإستثمارات.

3- الإنعكاسات على القطاع الخدمي: نظرا للأهمية التي يحضى بها قطاع الخدمات في مجالاته المختلفة، والذي يعتبر مقياس لتقدم الدول، ومدى مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، فإنه بعد إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيترتب عليه آثار إيجابية تتمثل في : [1]

❖ تطور خدمات الجهاز المصرفي المحلي، وذالك بالتعاملات الإئتمانات المالية والإستثمارية التي تقدمها مع المصارف الدولية.

❖ إستفادة المستهلك من هذه الخدمات من حيث السعر والجودة والوقت والكفاءة والتنوع في تشكيلة الخدمات.

❖ إن تواجد المصارف الأجنبية في السوق المالية والمصرفية الجزائرية يعتبر بمثابة ضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر، وكذا تسهيل عملياته المالية.

❖ من خلال تحرير تجارة الخدمات سيتيح للدولة الحصول على التكنولوجيات في عدة مجالات مما يساعد على زيادة كفاءة وجودة الإنتاج.

❖ إمكانية تطور قطاع السياحة في الجزائر والذي يعتبر كنموذج سياحي متكامل لها لما تملكه من شواطئ وغابات ومناطق جبلية وحتى السياحة الصحراوية، وهناك مناطق أثرية فإن عرفت الجزائر كيف تستغلها يمكنها الأمر من أن تتفاوض بشكل يسمح لها بالإستفادة من التجارة العالمية في هذا المجال وتحقيق العوائد.

ونلخص فيما يلي بعض الأثار السلبية التي يمكن أن تواجهها الجزائر عند إنضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في:

❖ بعد الإنضمام وفي ظل الأوضاع الحالية فإن المؤسسة الجزائرية سوف تكون في وضعية غير تنافسية وبالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء أمام محدودية إمكانياتها وخدماتها وضعف مستويات أدائها خاصة الخدمات التي لها أثار سريعة ومباشرة مثل الخدمات المالية.

❖ تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع الاستثمار الأجنبي الناتجة عن إرتفاع عمليات التبادل التجاري مع الدول الأعضاء.

---

[1] قطاف ليلى :"الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة –دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورو – جزائرية، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس –سطيف، يومي 13- 14 نوفمبر 2006، ص ص 08-09.

❖ القدرة المحدودة للمؤسسة المالية والمصارف المحلية في توفير رؤوس الأموال الكافية للمؤسسات من أجل الإستثمار خاصة مع زيادة الطلب على هذه الأخيرة لمواجهة توافد الإستثمار الأجنبي.

❖ ضعف جهاز الإتصال الوطني قد يؤثر على تنمية الإقتصاد الجزائري ويتجلى ذلك بشكل واضح أمام المنافس الأجنبي.

❖ التوسع الإنتشاري للوكالات السياحية والشركات الدولية المرتبطة بها في ظل غياب المؤسسات الوطنية المؤهلة وضعف مساهمتها في هذا الميدان سيؤدى إلى إنشاء جزر نموذجية لوحدات متقدمة في أوساط الفقر ومحيط الحرمان والتشريد.

❖ اختلال توازن حجم الخدمات المتقدمة من طرف الدول الغنية وحجم الخدمات المقدمة من طرف الدول النامية من بينها الجزائر وتفاقم هذا الفارق بصفة مطردة لصالح الدول المتقدمة.

ثانيا: الإنعكاسات على حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة: إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يخلو من بعض السلبيات والإيجابيات في مجال حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة .

تتمثل أهم الإيجابية في التحفيز على العمل والإبداع والإعتماد على النفس والتحسين وجودة المنتوج ودخول أسواق جديدة والاستفادة من التطور التكنولوجي للدولة المتقدمة، بالإضافة إلى سعي المستثمر المحلي للحصول على علامات تجارية عالية وشهادات كشهادة الإيزو(ISO)

إن السلبيات التى تنجم عن هذا الإنضمام تتجلى فيما يلي : [1]

❖ إن حماية ثم تحرير مايسمى بحقوق الملكية الفكرية سوف يكون بالتأكيد لصالح البلدان المتقدمة، لأن ذالك يعني حماية حقوق المؤلفين وبراءات الإختراع والنماذج التجارية ومكافحة التزوير ....إلخ .خاصة وأن الدول المتقدمة تملك 90%، من براءات الإختراع في العالم في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك 75 %منها، بينما الدول النامية بصفة خاصة تستفيد كثيرا من هذا التنظيم بل يكون له أثر بعد رفع القيود حيث يؤدي إلى إنتشار الفساد الأخلاقي الذي يتعارض مع الدين والعادات والتقاليد.

[1] كمال رزيق، مسدورفارس، انعكاسات انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصادالجزائري في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد حلب –البليدة، يومي 21 -22 - ماي 2002، ص ص2- 3 .

- إنما أن تدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الإختراع أوتتوقف عن الإنتاج .الحل الأول يؤدي إلى إرتفاع هذه المنتجات عند الإستهلاك والحل الثاني يفضي إلى تبعية الجزائر شبه كلية للسوق الخارجية، والذي يبرز بصفة كبيرة في صنع الأدوية.
- إن قدرات الجزائر لا تسمح لها في الوقت الراهن بإكتساب ميزة تكنولوجية ابتكارية إذ يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير.
- إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى حرمان إقتصادها من فرصة للنقل والمحاكاة والتقليد للمنتجات المتاحة على غرار التجربة في التطوير وبهذا يتم التحكم في نوعين أساسين من التكنولوجيا المؤثرة في العمليات الإنتاجية وتكنولوجيا المنتجات الجديدة.[1]

إرتفاع التراخيص وتكاليف الاختراع وهذا ما يؤثر على تكاليف السلع المنتجة محليا ودرجة تنافسيتها، وبذالك تصبح عملية التطوير والتجديد مكلفة في المجالات الأساسية.

ثالثا: الإنعكاسات على مستوى إدارة الجمارك: باعتبار الجمارك هو خط الدفاع رقم واحد في التجارة الخارجية فإن الإنضمام سيعود على هذا الأخير بعدة أثار منها ما يعود بالمنفعة على الجزائر، وتتمثل هذه المنافع فيما يلي : [2]

- تشجيع التجارة الدولية وحرية الدخول وخروج المنتجات مما يتيح فرصة أفضل لاختيار المنتوج المناسب.
- إن تحرير القيود الجمركية يساعد على تقييم السلع بقيمتها الحقيقية وهذا ما يسمح بحرية تنقل السلع من وإلى الداخل.
- من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وخاصة الإدارية كتخفيف المدة والوثائق المطلوبة وتوفير المعلومات بسرعة وبسهولة وسوف يولد تحفيز وديناميكية أكثر للمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية.
- التنسيق في استعمال وسائل والتحليل والمراقبة والتخفيف من مدة المكوث البضائع في الموانئ والمطارات والحدود.
- التقليل من تكلفة إقامة البضائع لدى مصالح الجمارك.
- كما أن تحرير القيود الجمركية سيشجع على الإستثمار وجلب المستثمرين الأجانب وهذا ما سيخلق فرص جديدة للعمل.

وتتلخص أهم الأثار السلبية فيما يلي: [1]

[1] زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، العدد 10، 2004، ص 56.

[2] إكرام مياسي ، "الإندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص 212-219.

- يترتب على تحرير تبادل السلع إنخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية وخصوصا بالنسبة للدول ومنها الجزائر باعتبار أن هذه الرسوم تشكل نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، وهذا ما يؤدي إلى عجز أكبر في ميزان المدفوعات وبالتالي الدخول أكثر في دوامة الإفتراض والديون والتبعية للخارج.
- عدم السيطرة الجيدة على السلع الداخلية والخارجية لكثرة تدفق السلع.
- نقص الوسائل المتطورة لإجراء عملية التقييم الجمركي وكذلك نقص الكفاءة بالنسبة للعاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى العوامل البيروقراطية ونقص الشفافية، كل هذه العوامل تؤثر على عملية التقييم الجمركي سلبا وهو المشكل المطروح في الجزائر.

الفرع الثاني : آثار تحرير التجارة الخارجية في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية:

إن آثار تحرير التجارة الخارجية في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية لها أثار إيجابية وأثار سلبية وتتمثل فيما يلي

أولا: الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية:

من البديهي أن إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يهدف أساسا إلى إنشاء منطقة التبادل الحر، وخلق مجال للتعاون الإقتصادي، سيرافقه إرتفاع ملموس في حجم المبادلات التجارية الإقتصادية مع الدول الأوربية .ففي الوقت الذي تفتح فيه الجزائر أسواقها لإستقبال سلع وخدمات الدول الأوربية، ستحظى بفرصة النفاذ بدورها إلى أسواق هذه الدول بأكثر سهولة وحرية.

إن التخفيض الجمركي الذي ستباشره الجزائر تطبيقا لبنود الاتفاقية، يمكن أن يساعد المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية التي ستصبح على علاقة مباشرة بالأسوق الأوروبية في مجال إستيراد السلع والخدمات، بتخفيض الأعباء على المؤسسات المنتجة منها وإمكانية تخفيض الأسعار للمواد النهائية، إضافة إلى معاملة المنتجات في الأسواق الداخلية والخارجية وفق مبدأ المعاملة بالمثل . فالجزائر التي كانت تستفيد من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن المعاملة التفضيلية وفق التعاون المبرم سنة 1976 مع المجموعة الأوروبية، ستفتح أسواقها الأن لإستقبال منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة وسعرا.

[1] طويل اسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 199-200.

كما أن المسعى الذي تأمل الجزائر في تحقيقه إثر إنضمامها إلى الإتفاق مع الاتحاد الأوروبي، مع اندماج القطاع الخاص المهيأ للمنافسة الدولية في شبكات التسويق العالمية سواء في مجال السلع أو الخدمات، ومن ذلك إستغلال بعض التسهيلات الخاصة بعملية التسويق، إلى جانب رد الإعتبار وإحياء كل قطاعات الإنتاج السلعية والخدماتية بإعادة تأهيل وتكييف قطاع الإنتاج، وإعادة التشخيص الناجح لأفاق الموارد البشرية الخدماتية والتي تعتبر قطاعات هامة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

إضافة إلى ذلك فإن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك الكلي، الذي قد ينتج عنه أثر إيجابي يتمثل في توسيع الوعاء الخاص بالضرائب على الاستهلاك الرسم على القيمة المضافة مثلا، والذي من شأنه أن يدعم موارد ميزانية الدولة وتقليل الإعتماد على الجباية البترولية كمورد أساسي من موارد الميزانية، وبمثابة تعويض للرسوم الجمركية المفقودة أو الضائعة، أما بخصوص الإلغاء الفوري للحقوق الجمركية على المنتجات الوسيطية وقطع الغيار المستوردة، فإن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض أسعارها وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الإقتصاديين المحليين، مما سيؤدي إلى تحسين النتائج الإقتصادية للمؤسسات المحلية ويجعلها في أفضل تجاه الإلتزامات الضريبية، مما يمكن الإقتصاد أيضا من الإستفادة من زيادة مستويات الإنتاج، الإستهلاك وكذا زيادة الموارد الجبائية[1].

وفضلا عن ذلك، فإن إنخفاض الرسوم الجمركية سيساعد الجزائر على إستيراد التجهيزات الصناعية والمنتجات النصف مصنعة، لاسيما تلك التي تندرج ضمن الصناعات التركيبية في الجزائر، مما يؤدي إلى إعادة تأهيل الشركات الصناعية لتؤدي دورها في التنمية الإاقتصادية، إلا أن ذلك يتطلب تحديد القطاعات والصناعات التي يمكن الإاعتماد عليها بما يتوافق وإمكاناتها.

ثانيا : الآثار السلبية لاتفاق الشراكة الأورو – جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية:

من البديهي أن الشراكة بين الطرفين غير متكافئين في الإمكانات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي، ستؤدي حتما إلي نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكلفة للطرف الضعيف، أي أن الأثار الإقتصادية لهذه الإتفاقية ستكون غير ملائمة في بعض الجوانب، إذ أنها ستؤدى إلى خلق متاعب أخرى تضاف إلى تلك التي تتعرض لها

[1] نوري منير، أثرالشراكة الأورومتوسطية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص869.

المؤسسات العامة والخاصة الوطنية، مما يمكن أن يعرضها إلى الإفلاس لإفتقادها للحماية من ناحية، وعدم قدراتها على منافسة منتجات دول الإتحاد الأوروبي من ناحية ثانية. [1]

ففي الواقع فإن إلغاء الرسوم الجمركية، سيولد ضغوطا متزايدة على توازن المالية العامة في الجزائر، بسبب تقلص الإيرادات الجبائية من الرسوم الجمركية .كما أن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي، سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة على الحساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد بإتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في العوامل الإنتاج، وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الإقتصادية تتسم بالإستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي.

وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضع متميز وأفضلي لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أن التجارة الأوروبية الجزائرية مازالت منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعتمد نظاما تفضيليا ونظام مزايا تعريفية وغير تعريفية ، ساعدت على خلق إقتصاد محمي ومدعم وريعي إلى حد كبير، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين، تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة.

وما يجب تنويه إليه أن هذا الإتفاق سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى يرى الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل تهديدا وتقييدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي.

وعلى هذا الأساس فإن منطقة التبادل الحر هذه، ينتابها نوع من اللاتناظر واللاتكافؤ بين طرفي العلاقة، باعتبار أنها تؤدي إلى تكاليف مؤكدة ومباشرة ومكاسب [2]غير مؤكدة وغير مباشرة، أي أن الأثار المتوقعة تدخل في إطار ما يسمى "

[1] حطاب فؤاد، عقد الشراكة الأوربي الجزائري-دراسة التحليلية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية(غير منشورة)، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 49-50.

[2] براق محمد- ميموني سمير :" الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة – دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية"، ملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس – سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص09.

بالدفع الفوري والأرباح المؤجلة "، وبمعنى أن الأثار السلبية المؤكدة تظهر على المدى القريب، أما الأثار الإيجابية المحتملة فستكون على المدى المتوسط والطويل.

المطلب الثاني: السياسات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات:

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للمحروقات تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما إنعكس سلبا على مداخيلها، وأدخلها في مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت فيما يلي:

أولا: سياسة سعر الصرف: شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الإقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف[1].

ثانيا: تأمين وضمان الصادرات: بعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين

مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية وإستكشاف أسواق جديدة[2].

ثالثا: التحفيزات المالية: يعد إقرار دستور 1989 الذي حفز حرية التجارة الخارجية، أعقبه إستصدار جملة من النصوص التشريعية في ذات السياق، ومن بين هذه النصوص ما تعلق بالجانب المالي والإصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري، مع قانون النقد والقرض 90- 10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 والذي جاء من أجل تقييم وتكييف

[1] بلقلة براهيم، أليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009-2010، ص ص 164، 165.

[2] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص11.

النظام المالي، لذا نجد أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازاة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير، والتي تدور حول:

– تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات، والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير. [1]

– تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

تشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدير تتمثل في:

1– عملية البحث عن الأسواق الخارجية: فالبحث عن الأسواق الخارجية يعد تكلفة تتحملها المؤسسة، وعليه يتم في إطار ترقية الصادرات منح مساعدات مالية تمكن المؤسسة من إكتشاف أسواق البلدان المستهدفة، وتمول هذه المساعدات كل من: عمليات دراسة السوق، الإنتقال والبحث، وضع ممثلين مأجورين، إنشاء مكاتب في الخارج، تربصات الأعوان الخارجيين، دراسات تقنية محتملة لتكييف المنتوج والمشاركة في المعارض.

2– مرحلة التحضير للتصدير: وهنا تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض تمويل عمليات التصنيع، وإما لتمويل الاستثمارات وخلق فروع إنتاج بالخارج، كما تكون هذه التمويلات بغرض إنشاء مخزون في الخارج.

3– عملية التصدير: إن عملية التصدير بحد ذاتها تحتاج إلى دعم بقروض، والتي تختلف حسب طبيعتها، فهناك قروض تصدير قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

رابعا: التحفيزات الجبائية للتصدير: عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين مالية، والتي استهدفت ما يلي[2] :

– تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الإقتصاديين الذين يشتغلون في نفس النشاط.

– احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجباية. – تنظيم النشاط الإقتصادي من خلال منح التحفيزات للأنشطة ذات الأولية.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

– الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات

خامسا: التحفيزات الجمركية: أما بخصوص التسهيلات الجمركية والحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، فقد نص قانون الجمارك على جملة من التسهيلات في هذا المجال نذكر منها[1] :

[1] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستيرفي العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعةغرداية، 2011، ص ص 107، 108.

[2] مصطفى بن ساحة، المرجع نفسه، ص ص 108، 109.

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفضل
- تسهيلات مراقبة البضائع
- تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم.

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر:

إن التأكيد على الطابع الإستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للإقتصاد الجزائري، يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات، ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له، فالمرحلة الطويلة من الإستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في إقتصاديات كل بلد، أدى إلى الإعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الإستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الإقتصاديين، مما أدى بالإقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير، الأمر الذي يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة: [2]

أولا: المشاكل على المستوى الجزئي: تتمثل في:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية. [3]
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الأمر الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار.
- عدم استجابة الهياكل التنظيمية الميكانيكية للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، مما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الإقتصادية العالمية.

---

[1] محمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 57.

[2] يوسف مدين، تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد NCA، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص ص127.136.

[3] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الأول، 2002، ص ص 12، 13.

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للإقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية، التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات، وبالمقابل الإرتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية.

ثانيا: المشاكل المرتبطة بالمحيط الإقتصادي: تتمثل في:

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير في ظل التشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين، وميلهم للإستيراد بسبب إرتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- ضعف تنافسية المنتوج الجزائري كنتيجة لضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير، وكذا لعدم الإستخدام الأمثل للتكنولوجيا.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.
- عدم مطابقة المنتوجات الجزائرية لمعايير الجودة العالمية، وإرتفاع أسعارها في السوق العالمي كنتيجة لإنخفاض قيمة الدينار الجزائري من جهة، والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة أخرى. [1]

ثالثا: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي: يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية[2]:

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية والغرفة الوطنية للتجارة، والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة، إضافة إلى عدم توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة، مما يسهل من إتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء إستخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إرتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في إرتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته.

[1] جلال مسعد، الملتقى الوطني حول :ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، يومي 11و12مارس 2014، ص ص 16، 17.

[2] جلال مسعد، المرجع نفسه، ص ص 21، 20.

– عدم الإهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

خلاصة الفصل الثاني

قمنا في هذا الفصل بتسليط الضوء على مكانة الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، والجهود المبذولة في سبيل تنميتها، تبين لنا أن الصادرات الجزائرية تعتمد على مادة أولية وحيدة وهي المحروقات، أما الصادرات خارج هذا القطاع تبقى ضعيفة جدا لم تتجاوز 4.25 %من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة. الأمر الذي أدي بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات في سبيل تنميتها وتنويعها، كتخفيض قيمة العملة، وتقديم تحفيزات مالية للمصدرين الجزائريين، إضافة إلى التحفيزات الجبائية والجمركية، وكذا إنشاء مجموعة من الهيئات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات .الهدف من ذلك هو فك ارتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات الذي يتميز بعدم الإستقرار وهو ما يجعله هشا وعرضة لأي صدمة لأسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية .على الرغم من كل هذه الجهود بقيت الصادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية بأكثر من 95 %وبقي النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بصادرات المحروقات، حيث توصلنا من خلال الدراسة مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر، إلى عدم وجود أثر كبير، فالصادرات خارج المحروقات تفسر فقط27.90% من التغيرات التي تحدث في النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة دراسة، وهذا بسبب ضالة حصيلة الصادرات خارج المحروقات، الأمر الذي يستوجب على الدولة الجزائرية بذل مجهودات أكبر من أجل النهوض بإقتصاد بعيد عن صادرات المحروقات.

الخاتمة العامة

إن المقصود من هذه الدراسة هو تحديد دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، إنها ظاهرة جديرة بالدراسة والتفسير.

حيث سلطنا الضوء في دراستنا على الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية والإطار النظري للتصدير، وإبراز التجارب الدولية في هذا المجال.

إن الجزائر كنموذج من دول العالم الثالث، فمن أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري دولي يدعو لتحرير التجارة.

لذا عملت الجزائر جاهدة إلى ترقية وتأهيل منتجاتها التصديرية لمنافسة السلع العالمية في إطار الشراكة الاورو متوسطة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال العمل على تدعيم الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات المصدرة ومحاولة تحسين المناخ الإستثماري لزيادة نمو الإستثمار الأجنبي المباشر،

ولقد قدمنا في هذا المجال كل الإحصائيات الدالة على مدى تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة وقمنا بدراسة أثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة الدراسة الإحصائية القياسية والإستبيانية.

أولا:نتائج اختبار الفرضيات:

1. بالنسبة للفرضية الأولى "يؤدي تحرير التجارة الخارجية التعظيم الأرباح للدولة" تبين أنها صحيحة حيث تؤدي إلى الإستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج.
2. بالنسبة للفرضية الثانية: تشكل قيمة الصادرات خارج المحروقات النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية تبين أنها خاطئة حيث انه لازالت تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة 97% في حين خارج المحروقات تبقى متواضعة في حدود 3%.
3. بالنسبة للفرضية الثالثة: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى آثار ايجابية على المدى المتوسط والطويل في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، تبين أنها صحيحة حيث أن الأثار المتوقعة تدخل في إطار مايسمى" بالدفع الفوري و الأرباح المؤجلة"، بمعنى أن الأثار السلبية المؤكدة تظهر على المدى القريب، اما الأثار الإيجابية فستكون على المدى المتوسط والطويل.

ثانيا:نتائج البحث:توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- ❖ حرية التجارة تتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية وان تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية.
- ❖ تنامي مستثمر للصادرات خارج المحروقات من حيث المبادلة المرصودة بالدولار.
- ❖ نفس التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.
- ❖ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الإقتصادي، وفي هذا الوقت قد تؤثر سلبا عليه، فهي سلاح ذو حدين لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها هذا ايجابيا.
- ❖ رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة بقيت تراوح مكانها.
- ❖ قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية شملت نطاقا واسعا من الإقتصاد الوطني، وقد ارتكزت أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

ثالثا:المقترحات:بناء على النتائج السابقة تم التوصل إلى المقترحات التالية:

1. يجب على الجزائر إستغلال فرصة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولتحقيق ذلك يجب عليها النهوض بإقتصادها المتن قبل تحقيق الخطوة الأولى.
2. ضرورة عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر وقفا لنموذج تنموي مبني على إقتصاد متنوع ومنتج خارج إطار المحروقات.
3. تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات وتعزيز المنظومة المالية والمصرفية.
4. يجب على الجزائر أن تقوم بتبني إستراتيجية شاملة للتنويع الإقتصادي ومكافحة الفساد، وأن تقوم بتطوير البدائل الإستخلافية للثورة البترولية والغازية في القطاعات التي يتميز فيها الاقتصاد الوطني بميزة نسبية وقدرات تنافسية.
5. إعطاء عناية اكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والإدارية لزيادة العمل الإستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري.
6. العمل على إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير.

رابعا:آفاق البحث: من أجل تعميق الدراسة نقترح بعض المواضيع:

- كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- عوائق التصدير خارج المحروقات وسبل معالجتها في ظل الشراكة الأورو متوسطة.
- علاقة جودة المنتوج بترقية الصادرات في الجزائري.

قائمة المراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد بديع بليح، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، 1993.
2. أحمد بديع بليح، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، 1994.
3. أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة الخارجية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.
4. إكرام مياسي، **"الإندماج في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"**، دار هومة، الجزائر، 2011.
5. توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997.
6. توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق، تدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997.
7. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دون ذكر دار النشر، مصر، الطبعة الثالثة، 2000،.
8. خلاف عبد الجابر خلاف، **القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو**، دار الفكر العربي، بدون سنة.
9. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، ط1، 2000.
10. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بيروت، 1999،.
11. زينب عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
12. سليم مسعداوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، ط1، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2008.
13. صالح الدين نامق، **التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 1972.
14. عادل احمد جشيش، محمود مجدي شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة، بيروت، 1988.
15. عادل احمد حشيش واخرون، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
16. عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، بيروت، الدار الجامعة، 1999.
17. عبد الباسط وفاء ،**سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، 2000.

18. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

19. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، ج2، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية، ط1، القاهرة.

20. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007.

21. فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993.

22. مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، 1998.

23. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

24. محمد الناشد، **التجارة الداخلية والخارجية**، ماهيتها، منشورات جامعة حلب،1977.

25. محمد خميس الزوكة، **جغرافيا التجارة الدولية**، دار المعرفة الجامعية، 2004.

26. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003.

27. محمد يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986.

28. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، 1991.

29. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

30. مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، 1999.

31. مصطفى محمد عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص243.

32. موسى سعيد وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص ص 13،16.

33. ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

34. نعيمي فوزي، **التجارة الدولية**، دروس في قانون الأعمال الدولي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

35. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، العدد الأول، ورقلة، 2002.

36. ياسر جوحيش، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

الرسائل الجامعية:

37. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**،"مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير"، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2010-2011 مذكرة غير منشورة.

38. بن حمود سكينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(1986-1955)**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1999.

39. بوكزاطة سليم، **المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 2002/2001.

40. طويل اسيا، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001.

41. حطاب فؤاء، **عقد الشراكة الأوربي** ، دراسة التحليلية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية(غير منشورة)، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006.

42. بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009-2010.

43. مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة غرداية، 2011.

44. يوسف مدين، **تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة** دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد NCA، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001.

المجلات:

45الجريدة الرسمية رقم 93 بتاريخ 1996/07/10.

46زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورومتوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2004.

47.عبود زرقين، **تعزيز الصناعات ص و م، في السياسة الصناعية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد، العدد 01/17، ج الجزائر، 2008.

48.محمد رملي، لخظر عدوكة، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد9، جامعة الشهيد حمه لخظر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015.

49.موسى رحماني، **المؤسسات ص و م بين القيادة المتميزة والريادة المنشورة**، مجلة البحوث، عدد 2009/08، جامعة الوادي.

50.وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002.

51.وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد2002/1، ج ورقلة.

الملتقيات:

52.براق محمد، ميموني سمير:"الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورو-جزائرية، ملتقى الدولي حول أثار(انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، جامعة فرحات عباس- سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

53.جلال مسعد، الملتقى الوطني حول: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، يومي 11و 12 مارس.

54.نوري منير، اثر الشراكة الاوروموتوسطة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي"متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2006، جامعة الشلف.

55.قطاف ليلى:"الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورو- جزائرية، الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس- سطيف، يومي 13- 14 نوفمبر 2006.

56.كمال رزيق، مسدور فارس، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد حلب- البليدة، يومي 21- ماي23.

المواقع الالكترونية:

57.الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ،أنشطة الجمعية،متاح على الموقع: www.exportateur-algerie.org.

58.الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات ،عن الشركة ،متاح على الموقع www.cagex.dz.

59.الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير ،من نحن،متاح على الموقعwww.sefex.dz .

60.الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات،مهام الصندوق، متاح على الموقع:http://www. Algex.dz .

61.وزارة التجارة ،مهام الوزارة،متاح على الموقع: http:/ /www . mincommerce.gov.dz تاريخ الزيارة.

62.الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ،سياسات الوكالة،متاح على الموقع:http;//www.algex.dz.

تم بحمد الله

الملخص:

إن الجزائر كدولة نامية عمدت خلال مسيرتها التنموية الى فرض الرقابة على التجارة الخارجية قبل أن تقوم بتحرير التجارة الخارجية، نظرا للدور التنموي الهام الذي يلعبه هذا القطاع، وبصفته يمثل الوسيلة الأساسية لحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية خاصة أن الجزائر قد وقعت إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي وعلى أبواب الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية.

يهدف هذا البحث إلى تقييم أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر.

وخلصت الدراسة الى أن قطاع التجارة الخارجية قد عرف تذبذبات مستمرة من خلال تأثره بالصدمات كعدم إستقرار أسعار المحروقات، التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، إضافة الى العوامل الداخلية كضعف الانتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الصادرات، المنظمة العالمية للتجارة، السياسة التجارية، الجزائر.

Abstract:

That as a developing country, Algeriahadduringhercareer centre to censorforeigntradebefore the liberalization of foreigntrade, given the important developmentalroleplayed by thissector, as is the primarymeans to protect the productfromforeigncompetitionespeciallythatAlgeriahadsignedPartnership agreement with the European Union and on the doors of WTO accession.

This researchaims to assess the impact of exports outside of fuel economicgrowth in Algeria.

The studyconcludedthat the foreigntradesector has known constant fluctuations through trauma affected as fuel priceinstability, whichis a basic element in Algerian export earnings, added to internalfactorssuch as poor marginal productivity of Algerian working in various productive sectors.

Keywords: foreigntrade, exports, the World Trade Organization, tradepolicy, Algeria.